الأمم المتحدة

A/ES-10/PV.15

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الوثائق الرسمية

الجلسة **١٥**
الخميس، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هان سونغ - سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلن افتتاح دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة عملا بقرار الجمعية دإط - ٧/١٠ المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الذي قررت الجمعية بموجبه

”رفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتا، والإذن لرئيس آخر جمعية عامة باستئناف انعقادها بناء على طلب من الدول الأعضاء“.

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه الوفود إلى الوثيقتين التاليتين. الوثيقة A/ES-10/130 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة، طلب فيها، باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. والوثيقة A/ES-10/131 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة بصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز، طلب فيها أيضا استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

وفقا للمادة ٦٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، فإن رئيس ونواب رئيس الدورة السادسة والخمسين سيعملون بنفس الصفة في الدورة الاستثنائية العاشرة المستأنفة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تعمل لجنة وثائق التفويض في الدورة السادسة والخمسين في الدورة الاستثنائية المستأنفة العاشرة أيضا؟

تقرر ذلك.

جدول الأنصبة المقرر لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/ES-10/132)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تمشيا مع الممارسة المتبعة، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/ES-10/132، التي تتضمن رسالة موجهة إلي من الأمين العام يبلغ فيها الجمعية بأن ١٤ دولة عضوا عليها متأخرات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-71016 (A)
0171016

في سداد مساهماتها المالية للأمم المتحدة بموجب أحكام المادة التاسعة عشرة من الميثاق.

أود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من الميثاق،

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مشروع القرار A/ES-10/L.7

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أستشير الجمعية الرأي في أن نشرع فورا في النظر في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.7. وحيث أن هذه الوثيقة قد عممت صباح اليوم فقط، فقد يكون من الضروري تعليق العمل بالأحكام ذات الصلة من المادة ٧٨ من النظام الداخلي.

والأحكام ذات الصلة من المادة ٧٨ من النظام الداخلي نصها كما يلي:

”لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة“.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أود أن أدلي ببيان قصير بمناسبة استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

أعتقد أن كل الأعضاء في هذه المنظمة يوافقون على أن من أبرز المهام العاجلة والجسيمة التي ينبغي أن تعكف عليها الأمم المتحدة إحلال سلام دائم في الشرق الأوسط. وهذا ليس موضوعا يهم المنطقة وحدها، بل إنه شاغل عالمي، يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن العالميين. وعليه، لا بد للمجتمع الدولي أن يعالج هذه المشكلة بصورة جماعية. وبالرغم من النداءات العديدة من جانب المجتمع الدولي، فإننا نرى الأوضاع في المنطقة تتفاقم يوما بعد يوم. وليس ثمة شك في أننا جميعا نشعر بالإحباط بسبب القيود التي يجب أن تتحرك الأمم المتحدة في إطارها في معالجة هذا الوضع المعقد. لكن من واجبنا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا لوضع حد لممارسات سفك الدماء والعنف اليومية في المنطقة.

ويذكر الأعضاء أن مؤتمر السلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١، وما تلاه من توقيع إعلان المبادئ في عام ١٩٩٣ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، كانا موضع ترحيب حار من المجتمع الدولي بوصفهما بادرة أمل وتدليلا على إرادته السياسية الواضحة لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. غير أن عدم تنفيذ الاتفاق المبرم والتدهور المطرد في الأوضاع على أرض الواقع أديا إلى اندلاع العنف في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وفي مواجهة العنف المتصاعد في الشرق الأوسط، استأنفت الجمعية العامة عقد دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. وللأسف،

وبرغم انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة، تصاعدت دوامة العنف وتزايدت الخسائر البشرية مما أدى إلى انهيار مفاوضات السلام.

إن الدرس الذي تعلمناه من العنف السائد في المنطقة هو أنه لا بديل عن عملية التفاوض السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين، القائمة على أساس مبادئ الاحترام المتبادل وتفهم كل طرف لاحتياجات ومصالح الطرف الآخر. وإذ نستأنف الدورة الاستثنائية الطارئة هذه، فإنني أحث الطرفين المعنيين مباشرة على العودة إلى الحوار والتفاوض، وأناشد المجتمع الدولي أن يساعد في استئناف عملية السلام وإعادتها إلى مسارها الطبيعي. ويحدوني الأمل أن تتمخض هذه الدورة عن نتائج بناءة.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر لعرض مشروع القرار A/ES-10/L.7.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، بصفتي رئيس المجموعة العربية للشهر الحالي، أود أن أشكركم على عقد هذه الدورة المستأنفة. وبالنيابة عن الدول المقدمة للمشروع، اسمحوا لي أن أعرض عليكم مشروع القرار المعروض على الدورة للنظر فيه. يرد المشروع في الوثيقة A/ES-10/L.7، ويتكون من جزأين، (ألف) و (باء)، وسيتم التصويت على مشروع القرار على مرحلتين.

فيما يتعلق بالجزء ألف، تلاحظ الدول الأعضاء أن نص هذا المشروع مطابق لمشروع القرار الذي فشل مجلس الأمن في اعتماده يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر، بسبب استخدام عضو دائم لحق النقض ضده، رغم حصوله على أغلبية الأصوات من أعضاء المجلس.

وكما يتضح للوفود من خلال الاطلاع على مشروع القرار، فإنه يتسم بالتوازن والاعتدال، ويؤكد في ديباجته على الحاجة للتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. كما يؤكد مشروع القرار على محورية الدور الذي تقوم به السلطة الفلسطينية باعتبارها طرفا لا غنى عنه في السلام، وأن ثمة حاجة للحفاظ عليها كاملة.

ويعرب مشروع القرار في الفقرتين الخامسة والسادسة من ديباجته عن القلق العميق إزاء استمرار أحداث العنف وسقوط الضحايا، ويدين أعمال العنف والإرهاب التي يترتب عليها سقوط ضحايا مدنيين، فلسطينيين وإسرائيليين.

وتؤكد الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار عزم الجمعية العامة على الإسهام في وضع حد للعنف، وتؤكد الفقرة الثامنة على حاجة الجانبين إلى الالتزام بتعهداتهما وفقا للاتفاقات الموقعة، كما تؤكد الفقرة الثامنة من جديد على الحاجة إلى أن تلتزم إسرائيل بدقة، بوصفها قوة الاحتلال، بمسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

وتطالب الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار بالوقف الفوري لكافة أعمال العنف والاستفزاز والتدمير، بالإضافة إلى العودة إلى مواقع ما قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتدين الفقرتان ٢ و٣ كافة أعمال الإرهاب، بما فيها تلك التي تستهدف المدنيين، وكافة أعمال الاغتيال بدون محاكمة، والاستخدام المفرط للقوة، والتدمير الواسع النطاق للممتلكات.

وتدعو الجمعية العامة في الفقرة ٤ من منطوق هذا المشروع الطرفين إلى البدء الفوري والشامل في تنفيذ توصيات تقرير ميتشيل. وتشجع الفقرة ٥ كافة الأطراف ذات الاهتمام على إنشاء آلية للمتابعة بهدف معاونة الطرفين

في تنفيذ توصيات ميتشيل وفي تحسين الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أخيرا، تدعو الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار إلى استئناف المفاوضات بين الجانبين في إطار عملية السلام على الأسس المتفق عليها، مع أخذ تطور المناقشات والمحادثات في السابق بين الطرفين في الاعتبار.

ويتناول الجزء باء من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.7، بصفة أساسية، نتائج المؤتمر الذي عقدته الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة في ٥ كانون الأول/ديسمبر الحالي في جنيف. إذ يُذَكِّر مشروع القرار في الفقرتين الأولى والثانية من الديباجة بكافة القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، ثم تحيط الجمعية العامة علما، مع التقدير، بانعقاد المؤتمر الأول للأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ ثم استئناف المؤتمر في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

وتستذكر الفقرة الخامسة الأحكام ذات الصلة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ثم تعيد الفقرة السادسة التأكيد على موقف المجتمع الدولي من عدم قانونية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتعبر الجمعية العامة في الفقرة السادسة عن قلقها إزاء الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة ضد بيت الشرق والمؤسسات الفلسطينية الأخرى في القدس الشرقية المحتلة وكافة الإجراءات الإسرائيلية الأخرى الهادفة إلى تغيير هوية المدينة وتركيبتها السكانية.

وتؤكد الفقرتان السابعة والثامنة على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى وجوب احترامها تحت كل الظروف. ثم تعرب في الفقرة التاسعة عن إدراكها للأحكام ذات الصلة من الميثاق، بما في ذلك المادة ٩٦. وفي منطوق القرار، تعبر الفقرة ١ عن مساندتها التامة للإعلان الصادر عن مؤتمر الأطراف السامية في ٥ كانون الأول/ديسمبر، وتدعو الفقرة ٢ جميع أعضاء الأمم المتحدة ومراقبيها، والمنظمة نفسها ووكالاتها المتخصصة، إلى الالتزام بهذا الإعلان. وتقرر الجمعية في الفقرة الأخيرة رفع هذه الدورة مؤقتا.

أود أن أضيف أسماء البلدان التالية باعتبارها مشاركة في تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى كل من مصر وجنوب أفريقيا ووفد فلسطين المراقب: الأردن، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، بنغلاديش، تونس، الجزائر، السنغال، السودان، قطر، كوبا، الكويت، ماليزيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن.

أود الآن أن أطرح بإيجاز على الجمعية العامة، بعض النقاط، باعتبارها تمثل موقف بلادي. أولا، إن الطريق إلى احتواء الأزمة الحالية معروف، وقد أيده المجتمع الدولي في أكثر من محفل وأكثر من مناسبة. وأعني به هنا التوصيات التي تضمنها تقرير لجنة ميتشيل. فلا شك أن تنفيذ هذه التوصيات بشكل شامل وأمين يمثل المخرج الوحيد من الأزمة الحالية ويعود بها إلى مرحلة التفاوض البنّاء، وصولا إلى التسوية العادلة والنهائية للنزاع.

ثانيا، إننا نذّكر بأن الإطار العام الذي تنظر من خلاله الأمم المتحدة والجمعية العامة إلى الأزمة الحالية والتدهور المستمر في الوضع في منطقة الشرق الأوسط هو إطار الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وهو إطار قوة قائمة بالاحتلال على الأرض الفلسطينية المحتلة في القدس الشرقية وفي الضفة الغربية وفي قطاع غزة، وإن هذا الاحتلال يجب أن ينتهي، وأن ينتهي في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، إن المساعي التي تبذلها إسرائيل، والتي تؤشر إلى اتجاهها في طريق محاولة تدمير السلطة الفلسطينية والبنية التحتية للمجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة، أو من أجل

استهداف القيادة الفلسطينية أو النيل منها، هي كلها محاولات لن يكتب لها النجاح. ويمثل الاستمرار في تلك المحاولات ضربا من العبث وإضاعة الوقت في أمور تبعد المنطقة عن طريق السلام وتضعها على طريق المواجهة، بل والفوضى. من هنا، فإن استمرار تصور البعض في إسرائيل بأن استخدام العنف، بل وأقصى درجاته، مثلما يحدث الآن ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية وقياداته المنتخبة، لن يحقق لإسرائيل الأمن الذي تسعى إليه وتبتغيه. بل على العكس تماما، إن هذا العنف الإسرائيلي واستخدام القوة العمياء يفرضان على الفلسطينيين المقاومة في أراضيهم ضد سلطات الاحتلال. ولن يؤدي هذا العنف الإسرائيلي إلا إلى إطالة أمد النزاع والمواجهة.

رابعا، إن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة انطباق قانوني لا شك فيه. ومن الضروري الآن أن تنهض الدول الأطراف بمسؤولياتها والتزاماتها بموجب تلك الاتفاقية لضمان احترامها. وفي حين يدرك الجميع أن الطرفين لديهما التزامات ينبغي الوفاء بها، من غير المقبول الضغط على الطرف الأضعف في هذا المجال دون التعرض للطرف الذي تقع عليه المسؤولية القانونية الدولية بموجب تلك الاتفاقية.

خامسا، إن المطلوب اليوم أن تتدخل كل القوى القادرة وذات التأثير للمساعدة، بإيجابية وتوازن في المقاصد والأهداف، من أجل السيطرة على المواجهة والتحرك بها نحو تنفيذ توصيات تقرير ميتشيل، توطئة للعودة، مثلما قلت، إلى المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ أو كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وبحيث نساهم جميعا مرة أخرى في المساعدة في التوصل إلى تسوية عادلة تحقق: أولا، إنهاء الاحتلال المسلح وغيره من أشكال التواجد الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية في كل الضفة الغربية وغزة. ثانيا، بزوغ دولة فلسطين الفعالة والقادرة على التراب الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية. ثالثا، التوصل إلى اتفاقات قانونية ملزمة ومؤيدة دوليا لتحقيق الأمن للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي داخل حدود دولة إسرائيل ودولة فلسطين، وما يتبع ذلك من إجراءات أمنية متفق عليها ومتوازنة. رابعا، إقامة علاقات حسن جوار وتعاون بنَّاء بين دولتي فلسطين وإسرائيل، وبما يقود إلى تطور علاقات الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي ونقلها إلى آفاق جديدة من التفاهم.

أخيرا أود، بالنيابة عن المجموعة العربية وعن الدول مقدمة مشروع القرار في جزأيه ألف وباء، أن أحث كافة الوفود على التصويت لصالح الوثيقة، في شقيها، نظراً لاتسامها بالاعتدال والتوازن، ولكونها تعكس مواقف قانونية وسياسية توافق الرأي الدولي عليها. إن نجاح الجمعية العامة في اعتماد المشروع، الذي فشل مجلس الأمن في اعتماده الأسبوع الماضي، يمثل رسالة واضحة للمجلس بأن دور الأمم المتحدة في تسوية قضية فلسطين لا يزال قائما وأن المجتمع الدولي عندما يُطلب إليه أن يقول كلمته في شأن أزمة خطيرة مثل الأزمة الحالية سوف يصدر قراره بالأغلبية لصالح التسوية العاقلة والمتوازنة، وهو بلا شك سيكون له تأثيره الهام، أي هذا التأييد العريض للمشروع في شقيه من أجل مساعدة الطرفين وتسهيل عودتهما إلى المفاوضات البناءة.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، نود أن نعبر لكم عن شكرنا وتقديرنا على خطابكم قبل قليل وعلى استجابتكم لطلب استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة من قبل المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز. يأتي هذا الاستئناف على ضوء فشل مجلس الأمن في الاضطلاع بواجباته الرئيسية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين بسبب ممارسة أحد أعضائه الدائمين لحق النقض، خلال التصويت على مشروع قرار في ساعات الصباح الأولى يوم السبت الماضي الموافق

١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. نلتقي اليوم إذن في إطار ”الاتحاد من أجل السلام“ على أساس المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة تجاه الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وبسبب الوضع الخطير والمتدهور في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس، وتأثيراته السلبية على الوضع في المنطقة بشكل عام.

نحن نتوقع أن تقوم الدول الأعضاء، متحدة من أجل السلام، بأغلبية كبيرة، باعتماد نفس مشروع القرار الذي كان معروضا على مجلس الأمن، ومشروع قرار آخر حول اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والإعلان الهام الصادر عن مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية المنعقد في جنيف في ٥ كانون الأول/ديسمبر. هكذا يضطلع الأعضاء بمسؤولياتهم ويرسلون الرسالة الصحيحة لقوة الاحتلال، وللشعب الرازح تحت الاحتلال، ولشعوب المنطقة ولحكوماتها، وبصراحة، لمجلس الأمن أيضا. والبعض قد يسأل ما إذا كان ذلك سيغير الوضع على الأرض. من جانبنا، نحن نؤمن بأن قرارات هذه الدورات الاستثنائية الطارئة لها قوة خاصة، ولكن حتى لو لم يكن الأمر هكذا فهي كغيرها من قرارات الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، في أقل حالاتها لها السلطة الأخلاقية الكامنة في المجتمع الدولي وممثليه، وفي أحسن حالاتها لها قوة القانون. يجب أن نغير الوضع على الأرض وإذا لم يحدث ذلك، كما هو الحال مع الوضع الفلسطيني عبر السنين، فإن ذلك يظهر بشكل ساطع الوضع المشين لدولة واحدة تعتبر نفسها فوق القانون وتعبر علنا عن احتقارها لقرارات الأمم المتحدة، بغطاء وحماية اتوماتيكية من قبل الدول العظمى في عالمنا. هذا هو الوضع الذي يجب أن يعالج وأن ينتهي، وليس الإرادة الدولية واجتماعات وقرارات هيئات الأمم المتحدة.

في هذا المجال نؤمن بأن الوضع غير الطبيعي في مجلس الأمن عندما يتعلق الأمر بقضية فلسطين، والذي استمر فترة طويلة، يجب أن ينتهي. لا يمكن استمرار منع مجلس الأمن من القيام بواجباته عندما يتعلق الأمر بالوضع في الشرق الأوسط وقضية فلسطين. لا يمكن قبول أن هذه القضايا الهامة هي خارج صلاحيات مجلس الأمن. هناك خلل إذن، وهو خلل كبير يؤثر سلبا على الوضع في الشرق الأوسط وعلى مصداقية المجلس وقدرته على الحركة الفعالة في أماكن أخرى. والسؤال الهام هنا، والمتعلق ربما بمجمل العلاقات الدولية ومستقبل هذه المنظمة، هو ما إذا كان هذا المجلس يستخدم من قبل البعض عندما يناسبهم ذلك أم أنه مجلس ينوب عن كل الأعضاء ويمثل المجتمع الدولي ويتحمل بالفعل المسؤولية عن الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين في كل مكان وزمان، وينصاع لإرادته كل أعضاء المنظمة بدون استثناء. من جانبنا سوف نستمر في العمل والتعاون مع جميع أعضاء المجلس لعلنا نستطيع تجاوز الأزمة القائمة بما يمكن المجلس من القيام بدوره الطبيعي، وهو ما نتمنى أن يحدث. وسنكون دائما أول من يلتزم بقراراته. ولكن حتى يحدث ذلك يحتاج الأمر إلى دعم أعضاء الجمعية وجهدهم الجماعي.

في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ خاطب الرئيس ياسر عرفات الشعب الفلسطيني في أول أيام عيد الفطر المبارك مؤكدا على وقف إطلاق النار وضرورة التقيد بقرارات السلطة الفلسطينية. وقال الرئيس ”إنني أؤكد مجددا اليوم، الوقف الشامل والفوري لجميع الأعمال المسلحة، وأدعو مجددا إلى وقف تام لأية أعمال، وخاصة الهجمات الانتحارية التي أدنّاها دائما وسنحاسب كل مدبريها والمخططين لها، وكذلك وقف إطلاق الهاونات التي لا هدف لها سوى إعطاء المبرر للهجمات الإسرائيلية ضدنا“. إن هذا الخطاب وما جاء فيه يمثل محاولة فلسطينية جديدة لوقف التدهور الخطير على الأرض وقفزة كبيرة لتغيير الوضع البائس القائم باتجاه إحياء جهود السلام. ولعل أبرز سمة في

هذا الخطاب أنه يأتي من الضحية ومن شعب تحت الاحتلال وبينما تقبع المدن والقرى الفلسطينية تحت الحصار ويختنق كل فلسطيني حتى قرابة الموت. لقد فعلنا ذلك ليس فقط بسبب ألم ومعاناة شعبنا التي لا تطاق، ولكن أيضا بسبب ما رأيناه من إرادة دولية واضحة وبسبب رغبتنا في الوصول إلى جارنا الإسرائيلي بغض النظر عن السياسات الإسرائيلية. لقد فعلنا ذلك لأننا نؤمن بأننا جميعا شعوب المنطقة نستحق فرصة أفضل.

لقد كنا وما زلنا نأمل في تغيير حقيقي في موقف الحكومة الإسرائيلية. وهذا بكل أسف لم يحدث حتى الآن. ونحن ننبه للخطورة الهائلة لذلك. يكفي أن نشير أنه في اليوم التالي للخطاب قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقتل أربعة فلسطينيين منهم طفلان ومنهم حالة إعدام خارج نطاق القانون. ويكفي أن نشير إلى أن الجانب الإسرائيلي يحاول الآن اختراع آليات لإبقاء الوضع الخطير الحالي أو إطالة أمده. إننا لم نفقد الأمل بعد ولكن على المجتمع الدولي أن يمارس ضغوطا حقيقية على الجانب الإسرائيلي حتى نرى تغييرا حقيقيا في الممارسات وفي السياسات. إن عدم حدوث ذلك، بالرغم من المبادرة الفلسطينية الأخيرة، ستكون له عواقب وخيمة لا يعلمها إلا الله.

لقد انتهجت الحكومة الإسرائيلية سياسة مقوضة للسلام منذ اليوم الأول لهذه الحكومة. أعلن السيد شارون أكثر من مرة كذلك عداءه للجنة ميتشيل، ومن ثم لتوصياتها. ثم اخترع بعد ذلك، لضمان عدم تنفيذ التوصيات، شرط أيام الهدوء السبعة، وكأن الهدوء يقود إلى تنفيذ التوصيات وليس أن تنفيذ التوصيات من الجانبين هو الذي سوف يقود إلى الهدوء وإنهاء العنف واستئناف عملية السلام. وبعد نجاح السيد شارون في دفن تقرير ميتشيل فترة طويلة، وربما في إحباط محاولات إعادة إحيائه مرة أخرى، خرج بإعلان جديد حول ضرورة قيام السلطة الفلسطينية بمحاربة وإنهاء الإرهاب أولا، وخلال ذلك تستمر إسرائيل في ضرب هذه السلطة ومؤسساتها، بما في ذلك المؤسسة الأمنية حتى تعجز عن العمل. وأخيرا، جاء الإعلان عن مقاطعة السلطة الفلسطينية، وهو ما يعني التخلي عن العملية التفاوضية، ويبدو أنه تمهيد للتخلي عن الاتفاقات القائمة بين الجانبين.

هذه هي الإعلانات السياسية الأساسية التي خرجت عن الحكومة الإسرائيلية ورئيسها، وجميعها يعبر بشكل قاطع عن إصرار هذه الحكومة على المضي قدما في المواجهة والعنف ورفض محاولات إرساء السلام. ويؤسفني أن أقول هنا إن البعض قام بتغطية بعض هذه المواقف بقصد أو بدون قصد، مما شجع حكومة إسرائيل على المضي قدما في سياستها المدمرة وفي عدوانها ضد شعبنا.

في الفترة الأخيرة صّعدت إسرائيل، قوة الاحتلال، حملتها العسكرية الدموية ضد شعبنا وضد السلطة الفلسطينية بشكل جنوني، واستخدمت بكثافة الطائرات العسكرية إف – ١٦ وطائرات الهليكوبتر والدبابات وغيرها من الأسلحة، وأعادت احتلال أجزاء من الأرض تحت السيطرة الفلسطينية، وأحكمت الحصار على المدن الفلسطينية، ودمرت العديد من المؤسسات الفلسطينية ورموز السلطة ومرافق رئيسية مثل مطار غزة الدولي وإذاعة صوت فلسطين. رافق كل ذلك، بالطبع، خسائر بشرية هائلة وحالة عامة من الخوف والرعب في أوساط المدنيين الفلسطينيين.

قبل ذلك، استمرت هذه الحملة الإسرائيلية منذ الزيارة المشؤومة لأرييل شارون للحرم الشريف في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وخلالها قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من ٨٣٠ فلسطينيا، غير الفلسطينيين الآخرين الذين استشهدوا بسبب الاحتلال ولكن بأشكال أخرى مثل منع حركة سيارات الإسعاف على سبيل المثال.

وجرحت قوات الاحتلال حوالي ٣٠ ٠٠٠ فلسطيني، الكثير منهم يعاني من حالة إعاقة دائمة، وتسببت في معاناة هائلة لمجمل الشعب الفلسطيني.

لقد قام أفراد وقوات الاحتلال بارتكاب حالات قتل متعمد. واعتمدت إسرائيل، قوة الاحتلال، الإعدامات خارج نطاق القانون كسياسة رسمية. وتسببت إسرائيل في تدمير واسع للممتلكات الفردية والعامة، بما في ذلك المنشآت الاقتصادية، وبما في ذلك اقتلاع آلاف الأشجار وتجريف الأراضي الزراعية. وجميع ما سبق يمثل انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وقامت قوات الاحتلال أيضا بارتكاب انتهاكات جدية أخرى للاتفاقية، بما في ذلك القيود الشديدة على حركة الأفراد والبضائع وفرض الحصار والخنق وفرض العقوبات الجماعية.

وتجدر الإشارة هنا إلى مؤتمر أطراف اتفاقية جنيف الرابعة، الذي انعقد في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩، ثم عاود الانعقاد مؤخرا في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، واعتمد بالإجماع إعلانا هاما للغاية. إننا نسجل هنا تقديرنا للأطراف المتعاقدة التي اتخذت خطوة عقد المؤتمر للمرة الأولى في تاريخ اتفاقيات جنيف، ونسجل تقديرنا لسويسرا بصفتها الدولة الوديعة، على إسهاماتها الهامة. لقد طالب الإعلان قوة الاحتلال، في جملة أمور، بالامتناع فورا عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية، بما يشمل الأعمال المنصوص عليها في المادة ١٤٧. وطالبها أيضا بالامتناع عن أية انتهاكات أخرى للاتفاقية. وبكل أسف، استمرت إسرائيل في هذه الانتهاكات بل وصعدتها.

إننا هنا، وعلى أساس النصوص الواضحة لاتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول، وأمامكم، أمام الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، نتهم حكومة السيد آرييل شارون، حكومة قوة الاحتلال، بارتكاب جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني وفقا لسياسات رسمية لهذه الحكومة، ونحملها مسؤولية جرائم حرب أخرى ارتكبها أفراد من جيش الاحتلال ومن المستعمرين الإسرائيليين، وفقا للمادة ٢٩ من الاتفاقية. إن مسؤوليات الأطراف المتعاقدة السامية في هذه الاتفاقية واضحة للغاية، وفقا للمادة الأولى المشتركة والمادة ١٤٨ من الاتفاقية. ونتهم أيضا إسرائيل، قوة الاحتلال، بممارسة إرهاب الدولة ضد شعبنا حيث انخرطت في قتل مدنيين وتدمير منشآت بهدف إثارة الرعب في صفوف السكان وإرغامهم على قبول مواقفها السياسية. ومسؤوليات المجتمع الدولي هنا أيضا واضحة، خصوصا على ضوء الحملة على الإرهاب الدولي. إن شعبنا ومنطقتنا والكثيرين في عالمنا ينظرون ليروا كيف سيتعاطى المجتمع الدولي مع هذا الأمر الخطير والمفجع.

في كل الأحوال، يبقى الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا وشعبنا أساس البلاء وأصل كل المصائب. والحل الوحيد لما نحن فيه هو إنهاء هذا الاحتلال وإنجاز حقوق شعبنا، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. هذا الإنجاز والتعايش بين الدولتين، فلسطين وإسرائيل، هو الذي سوف يوفر الأمن والاستقرار والسلام للجانبين في المنطقة.

وفي هذا المجال، نعبر عن تقديرنا لما ورد في خطاب الرئيس جورج بوش أمام الجمعية العامة، ثم خطاب الوزير باول في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر فيما يتعلق بالشرق الأوسط. إننا نقبل محتوى هذا الخطاب كأساس للمضي قدما، سواء فيما يتعلق بمعالجة الوضع القائم حاليا على الأرض، أو فيما يتعلق بالحل النهائي بين الجانبين. ونعبر عن تقديرنا أيضا لمبعوثي بعض الأطراف المعنية، بما في ذلك الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي، والأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان. وشكرنا موصول لكل الأصدقاء، بما في ذلك منظمة المؤتمر الإسلامي

وحركة عدم الانحياز على دعمهم الدائم والمبدئي، وشكرنا، بالطبع كذلك، للإخوة والأشقاء العرب.

نحن نثق بأن هذه الدورة الاستثنائية الطارئة ستسهم في إنهاء الأزمة الحالية في منطقتنا، وستسهم في الجهود الهامة لتحقيق حقوق شعبنا وإحلال السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن نواصل عملنا، ونظرا لضيق الوقت ورغبة الوفود المعنية في إنهاء هذه الدورة الاستثنائية الطارئة المستأنفة في جلسة واحدة، وبالنظر إلى طول قائمة المتكلمين، أناشد الوفود التي طلبت الكلمة أن توجز في بياناتها قدر الإمكان. فسوف يمكِّننا ذلك من إنهاء هذه الدورة في جلسة واحدة.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني حقا أن أتكلم دعما لمشروعي القرارين بشأن فلسطين، المعروضين على الجمعية العامة اليوم.

إننا نقف أمام الجمعية العامة لأن مجلس الأمن، الذي يتحمل مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، خذل شعب فلسطين مرة أخرى. إن مجلس الأمن، بعجزه عن اعتماد مشروع القرار المقدم إليه مساء يوم الجمعة الماضي، الموافق ١٤ كانون الأول/ديسمبر، لم يترك لشعب فلسطين بديلا عن السعي إلى عقد دورة طارئة للجمعية العامة. والجمعية تضطلع بمسؤولية معالجة قضية فلسطين، المدرجة في جدول أعمالها منذ أكثر من ٥٠ عاما.

الحالة في الشرق الأوسط حرجة. لقد وقعت المنطقة كلها في دوامة من العنف تقود فيما يبدو إلى إراقة المزيد من الدماء. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ الإجراء اللازم. ويحدونا الأمل أن يبعث التأييد الساحق لمشروعي القرارين المعروضين على الجمعية العامة برسالة دعم لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وتود حركة عدم الانحياز أن تؤكد من جديد التزامها بالعمل من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية. بيد أن ترجمة ذلك إلى واقع حقيقي يتشاطر فيه الطرفان، الإسرائيليون والفلسطينيون، رؤية واحدة، ويتمكنان من مناقشة أصعب قضايا الوضع النهائي، بحسن نية، كطرفين على قدم المساواة يعملان من أجل تحقيق هدف مشترك، لا تزال تمثل تحديا. ولا يشك أحد في أن المسؤولية عن التفاوض على السلام تقع على عاتق الطرفين في الشرق الأوسط، وبالتحديد على الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية.

وتضطلع الأمم المتحدة أيضا بدور في عملية السلام في الشرق الأوسط وتتحمل مسؤولية رسمية عن تشجيع الطرفين على التوصل إلى حل سلمي للصراع. وحينما استخدم حق النقض ضد مشروع القرار المطروح على مجلس الأمن في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ ضاعت فرصة أخرى لتشجيع الطرفين في الشرق الأوسط على العودة إلى طاولة المفاوضات. ويعرب وفدي عن القلق لأن الذين يعارضون السلام والذين يؤججون العنف قد يسيئون فهم أو تفسير استخدام حق النقض. لقد أصبحت الحاجة ماسة للغاية إلى نظر مجلس الأمن في مسألة إنشاء آلية رصد لمساعدة الطرفين على تنفيذ توصيات تقرير لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق، المعروف بتقرير ميتشيل، لتيسير قيام حالة أهدأ في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويمكن لتلك الآلية أن تقدم لمجلس الأمن أيضا تقييما مستقلا للحالة على أرض الواقع.

في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، عقدت الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ اجتماعا في جنيف لبحث الحالة المتدهورة في الشرق الأوسط. وطلبت الأطراف المتعاقدة السامية في الفقرة ١٢ من إعلانها من السلطة القائمة بالاحتلال أن تحترم بصورة

كاملة وفعالة اتفاقية جنيف الرابعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وأن تمتنع عن ارتكاب أي خرق للاتفاقية. وأكدت من جديد عدم شرعية المستوطنات في الأراضي المذكورة وكذلك عدم شرعية توسيع المستوطنات. وأشارت إلى ضرورة حماية وضمان حقوق جميع السكان في الأماكن المقدسة وضمان وحماية إمكانية الوصول إليها. ونحث الجمعية العامة على اعتماد إعلان الأطراف المتعاقدة السامية، التي اجتمعت في جنيف في يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

في الختام، دعوني أكرر مرة أخرى موقف حركة عدم الانحياز المبدئي الثابت بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس. ونعتقد بأن إنشاء هذه الدولة من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في تحقيق أماني الشعب الفلسطيني واستتباب سلام دائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط.

مرة أخرى نهيب بالأعضاء ونحثهم على التصويت بأغلبية ساحقة لصالح مشروعي القرارين المعروضين على الجمعية العامة اليوم.

السيد فال (السنغال)، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (تكلم بالفرنسية): تعود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى قاعة الجمعية العامة لتستأنف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة بغية تمكين المنظمة من تحمل مسؤوليتها الدائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين نظرا لعجز مجلس الأمن بصورة واضحة عن تحمل مسؤولياته بطريقة شاملة.

كانت الحالة، خلال الأربعة عشر شهرا الماضية، متفجرة دون شك. لقد دخلت عملية السلام مرحلة حرجة ويبدو المستقبل مظلما بسبب انفجار العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. لقد انغمست المنطقة في حلقة مواجهة شريرة، نشأت أساسا – ولا أقول على وجه الحصر – نتيجة لما ينفذه الجيش الإسرائيلي من سياسات الاحتلال والقمع المفرط. ويشمل ذلك إغلاق المدن والبلدات، وعمليات الإعدام بلا محاكمة، وتدمير الممتلكات على نطاق كبير، وعمليات المحاصرة التجارية، والخنق المالي، وخنق الاقتصاد الفلسطيني، وتفكيك وتمزيق إدارة السلطة الفلسطينية، وهلم جرا.

ولقد بلغ المناخ الحالي الشبيه بمناخ الحرب والمعاناة المفروضين على السكان المدنيين، لا سيما على الفلسطينيين، مرحلة مأساوية. وانتقاما لمذابح المدنيين التي وقعت في وقت مبكر من شهر كانون الأول/ديسمبر في القدس وحيفا – التي أدانتها بصورة صارمة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف – شن الجيش الإسرائيلي هجمات مدمرة ووحشية على الأرض الفلسطينية، ودمر مطار غزة وطائرات الهليكوبتر الموجودة فيه، كما دمر مكاتب السلطة الفلسطينية. وكانت النتيجة تفكيك الإدارة في الوقت الذي تلقي فيه الوزارة الإسرائيلية ظلما باللوم على الرئيس عرفات، واصفة إياه بأنه عاجز عن فرض سلطته على المتطرفين المسؤولين عن الهجمات على الإسرائيليين.

ولقد اختارت الدولة القائمة بالاحتلال، متجاهلة عن عمد الجهود اليائسة التي تبذلها السلطة الفلسطينية التي زاد ضعفها بسبب تآمر المتطرفين من كل نوع، أن تستغل خطورة الوضع الدولي، الذي شعر فيه العالم على نحو مؤلم بالذهول من فاجعة ١١ أيلول/سبتمبر، وتسخر العواطف المشروعة لتهييج المشاعر. والأسوأ من ذلك أن مسؤولين إسرائيليين معينين رفيعي المستوى – وبعضهم من أعلى المسؤولين – يضيفون يوميا إلى ما تقدم، بصورة تدعو إلى الأسف، تهجمات كلامية وإهانات القصد منها وصم السلطة الفلسطينية بالشيطنة ووصف رئيسها بالشيطان، بالرغم من إدانته المتكررة للهجمات على الإسرائيليين

وبالرغم من التدابير المصاحبة لذلك التي تتخذها أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية ضد العناصر المتطرفة. وفضلا عن ذلك، يتم عن عمد خلق مناخ من الريبة والتحدي والشك بغية إضعاف الثقة بالرئيس ياسر عرفات وتهميشه واحتمال إقصائه عن عملية السلام، في حين أنه محاصر في رام الله، في الضفة الغربية، يعيش تحت حصار فعلي للجيش الإسرائيلي.

وإذا لم نتوخ الحذر، فقد يؤدي تصعيد الخيار العسكري والعدوان على الفلسطينيين، بالتوازي مع الدور الأمني الذي ألزمت الدولة المحتلة، على نحو مخادع، السلطة الفلسطينية بأدائه، إلى تقوية شوكة أعداء السلام وزيادة انتشار الانتفاضة فيما بين الأشخاص الذين أصيبوا بجراح، وسرقت ممتلكاتهم وجرحت كرامتهم.

إن الشعور بالإحباط يتزايد، ويشتاط الغضب ويتأجج أوار الغيظ على طول الأراضي الفلسطينية المحتلة وعرضها، إلى درجة أن المجتمع الدولي، وخصوصا الأمم المتحدة، لا بد له أن يتدخل في سبيل وقف الأحداث، واحتوائها، ونزع فتيل الانفجار عن العواقب غير المتوقعة للمأساة الرهيبة في الشرق الأوسط، فضلا عن القضية الهامة والراجعة التي هي قضية فلسطين. إن الأمم المتحدة ليس لها خيار إلا أن تعمل بهمة وبعزم على أن تضع حدا للمجابهة وعلى إنقاذ المفاوضات قبل أن تذهب هباء عشر سنوات من التضحيات والجهود في سبيل السلام من جانب جميع الأطراف – ولا سيما الجهات المتشاركة في عمليات السلام، الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، وجميع العاملين الآخرين.

إن لجنتنا تدين، بدرجة متساوية وبصرف النظر عن الدوافع، أية أفعال إرهابية أو أفعال عنف ضد المدنيين سواء أكانوا فلسطينيين أو إسرائيليين، وكذلك أفعال الإعدام خارج النطاق القضائي والاستعمال الأهوج للقوة. وفي الوقت نفسه، فإن اللجنة، بمساندة نشطة من الأمين العام وبتعاون من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، تسعى إلى جعل المجتمع الدولي، وخصوصا الجهات المتشاركة في عملية السلام ومجلس الأمن، حساسة للحاجة التي لا غنى عنها إلى وضع حد للعنف وجعل الأطراف في الصراع يجلسون من جديد على طاولة المفاوضات. وتمشيا مع قوة الدفع الأمريكية للسلام، التي شرع فيها الرئيس جورج بوش وبيّن خطوطها العريضة في لويفيل وزير الخارجية كولن باول، تناشد لجنتنا جميع الناس من ذوي النوايا الحسنة أن يساعدوا المتقاتلين على الخروج من الحلقة المفرغة، حلقة المجابهة، في سبيل تهيئة فرص أفضل للنجاح في استئناف عملية السلام.

ولا بد لنا أن نشير بامتنان إلى أن رئيس السلطة الفلسطينية قد اتخذ خطوات هامة بإعادة تأكيد التزامه المتين بتحقيق سلام عادل وشامل، سلام الشجعان. وقد ذكرت تل أبيب من جانبها، امتثالا لحث أوروبا وأمريكا، أن كل شيء لم يضع، وبذلك أيدت التزامها بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، على حين تقول إنها تتابع باهتمام وثيق إعادة تنشيط المبادرة الأمريكية.

ولكن يبقى أن تترجم هذه النوايا الطيبة إلى أفعال، بربطها بطريقة واضحة بالاعتبارات الآتية الواردة في مشروع القرار الذي رفضه مجلس الأمن في ١٥ كانون الأول/ديسمبر على الرغم من حصوله على تأييد ١٢ صوتا وامتناع عضوين عن التصويت.

أولا، الانسحاب الفوري غير المشروط والكامل للقوات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية المحتلة، والإنهاء الفوري لأفعال العنف والاستفزاز، وإرسال قوة للحماية و/أو للرقابة إلى الميدان. ثانيا، هناك قضية احترام المبادئ

الواردة في اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وقرارات الأمم المتحدة المتصلة بذلك، وهي مبادئ أعيد تأكيدها في الإعلان الذي تمخض عنه مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة الذي انعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وعلى نفس المنوال ينبغي استئناف مفاوضات السلام وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، على أساس توصيات ميتشيل وخطة تنت، مع إيجاد آلية إشرافية. أخيرا، وفوق كل شيء، موضوع عقد تسوية شاملة وعادلة ودائمة، تتمشى مع قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وتستند إلى مبدأ ''الأرض مقابل السلام'' الذي وكدته الجمعية العامة للتو في القرار ٣٦/٥٦، الذي اعتمد بأغلبية ساحقة.

إن مصداقية الأمم المتحدة في كفة الميزان، خصوصا مصداقية المتشاركين في تبني عملية السلام، والفاعلين الآخرين. ويجب ألا يفوتهم أبدا أو يحاولوا أن يخفوا أن أي حل دائم لأزمة الشرق الأوسط يجب حتما أن يكون مبنيا على الإعادة المسبقة للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولة مستقلة، على أن يكون مفهوما – ولجنتنا لن تكل أبدا من تكرار ذلك – أن لإسرائيل وفلسطين حقا في التعايش في سلم وفي أن تنمو في جو من الكرامة والأمن، داخل حدود آمنة ومضمونة دوليا.

قبل أن أختم أود أن أنوه بالدور الهام بصفة خاصة الذي لعبه مجتمع المانحين الدوليين بالإسهام بمساعدة اقتصادية هامة للشعب الفلسطيني الملهوف، وبتقديمه له مساعدة طارئة كانت موضع تقدير، وهي مساعدة يجب الآن أكثر منها في أي وقت مضى أن تزاد وتكثف، نظرا للدمار الهائل الذي حصل على أرض الأحداث.

أخيرا أود أن أؤكد من جديد الموقف الثابت للجنتنا، وهو موقف يتمشى مع ما قررته الجمعية العامة – أي أن المسؤولية الدائمة في مسألة فلسطين ينبغي أن تظل في يدي الأمم المتحدة إلى أن تتم تسويتها بصورة كاملة ونهائية. ونشيد بالجهود التي بذلها الأمين العام والمنسق الخاص الذي عينه، في سبيل عملية السلام في الشرق الأوسط. وتأمل لجنتنا أملا وطيدا أن يسفر استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، بتعاون من جميع الدول الأعضاء بدون استثناء، عن نتائج ملموسة تتمشى وأفضل مصالح شعوب المنطقة، لا سيما أبناء العمومة في فلسطين وإسرائيل.

أشكرك، سيدي الرئيس، وأشكر من خلالك الدول الأعضاء على التأييد الجسيم الذي سيعطونه لمشروع القرار الذي عرضه توا ممثل مصر. إن اللجنة تسانده بعزم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي، الذي سيتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ريو.

السيد ماكيرا (شيلي) (تكلم بالاسبانية): في وجه الحالة المتدهورة بسرعة في الشرق الأوسط، حيث تؤثر أفعال العنف في حكومتي وشعبي إسرائيل وفلسطين، وتجرهم في ركابها، ترى مجموعة ريو أن من المحتم تكرار الإعراب عن الموقف المبين في الإعلان الصادر عن وزراء خارجية المجموعة، يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

إن مجموعة ريو تؤكد من جديد مساندتها لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين وضعا الإطار القانوني لحل شامل وعادل ودائم للصراع في الشرق الأوسط. وبذلك فإن المجموعة تعترف بالحق غير القابل للتصرف لشعب فلسطين في إقامة دولة مستقلة قابلة للبقاء وديمقراطية. وتحقيقا لتلك الغاية تؤكد المجموعة من جديد الدور الجوهري لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،

ياسر عرفات، بوصفه المتحدث الشرعي عن الشعب الفلسطيني. وبالمثل نعترف بحق إسرائيل في أن تعيش في بيئة آمنة داخل حدود مأمونة ومعترف بها دوليا.

إن مجموعة ريو تلاحظ بقلق وأسف أن المفاوضات في عملية السلام، التي بدأت في أوسلو في ١٩٩٣، قد عُلِّقت، مما أسفر عن تصاعد للعنف وعمليات الثأر والاستعمال المفرط للقوة، وهو امتهان لمبادئ جميع الحضارات ويمثل انتهاكا مستمرا لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي، لا سيما حقوق المدنيين الأبرياء.

إن السماح باستدامة هذه الحالة أمر غير مسؤول وغير مقبول. وفي هذا السياق تناشد مجموعة ريو بإلحاح الأطراف أن تكف فورا عن جميع أفعال الإرهاب والعنف، وأن تعود في أقرب وقت ممكن إلى المفاوضات في ظل عملية السلام، خصوصا من خلال التنفيذ الفوري لخطة ميتشيل. إن مجموعة ريو تحث حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على اتخاذ مواقف بناءة تساعد على بدء الحوار وتعلو فوق العنف، وعلى تفادي الأفعال من جانب واحد التي يمكن أن تلحق بعملية السلام ضررا لا يمكن تداركه.

وتود مجموعة ريو أن تكرر استعدادها لأن تضم قواها إلى قوى البلدان الأخرى في المجتمع الدولي لتحقيق اتفاق سلام نهائي في هذه المنطقة.

السيد مواكاواغو (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بالتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، بوصفي رئيسا لها في شهر كانون الأول/ديسمبر. ونود أولا أن نعرب عن تقديرنا لك، سيدي، على دعوتك إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة للنظر في التدهور الحالي وفي الحالة المتطايرة للأراضي الفلسطينية المحتلة وفي أفعال إسرائيل.

وبينما نتكلم اليوم، تصبح الحالة في الأراضي الفلسطينية أشد تهديدا مما كانت أبدا لأنها تقلب رأسا على عقب إنجازات السنوات الأخيرة الموجهة نحو إيجاد تسوية بالتفاوض. إن الأحداث المأساوية والعنيفة الأخيرة في تلك المنطقة، مشفوعة بالاستعمال المفرط للقوة – الذي تجاوز حدود التناسب المقبول – من جانب الجيش الإسرائيلي، لا يمكن السماح باستمرارها بلا هوادة. إن العنف والإرهاب الجاريين، اللذين أسفرا عن عدد لا يحصى من الوفيات والإصابات بين المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين، إنما هما موضع قلق عميق لجميع من يحبون السلام. والسؤال المطروح كان وسيظل: ما هو عدد الأرواح التي ينبغي خسارتها قبل أن يمكن دفع المجتمع الدولي إلى اتخاذ عمل ليضع حدا لحلقة العنف هذه وليعطي فرصة للسلام؟

إن استعمال القوة العسكرية القاتلة ليس الرد بكل تأكيد. فهو لا يعدو أن يكون وقودا لمزيد من العنف والغضب والغيظ في قلوب الناس، مما يجعل الحالة تتفاقم إلى أبعاد لا تطاق. هناك بالتأكيد وسائل أخرى للتحكم في الموقف وللتعامل مع المذنبين. هذا الصراع لا يمكن حله عسكريا. والتفاوض السلمي هو الوسيلة الوحيدة لكفالة دوام السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

وأسوة بمن تحدثوا قبلنا، ندعو إلى الوقف الفوري للعنف من الجانبين – فلسطين وإسرائيل – واستئناف مفاوضات السلام على أساس توصيات تقرير لجنة ميتشيل. إن مكاسب أوسلو، التي ولدت تفاؤلا بتحقيق سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط، ينبغي صونها.

إن بيان الرئيس جورج بوش أمام هذه الهيئة، معترفا بحق الفلسطينيين في دولة يكتب لها البقاء، إنما هو تطور هام في موقف كان من ناحية أخرى ميؤوسا منه. وتبعا لذلك، لم يعد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تحقيق

تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة موضوعا للمناقشة، بل إنه يقتضي تنفيذا عاجلا وكاملا لقرارات مجلس الأمن، لا سيما القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وفي هذا الصدد أود أن أنوه بمبدأ الأرض مقابل السلام باعتباره الأساس الوحيد لسلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. والواقع أن تقرير ميتشيل يساند ذلك المبدأ.

اسمحوا لي، في الختام، أن أكرر تأييد منظمة الوحدة الأفريقية لحق شعب فلسطين في الحصول على حماية دولية فورية ضد الاعتداء الإسرائيلي، والحاجة العاجلة إلى أن تحترم إسرائيل جميع القوانين الإنسانية في الأراضي الفلسطينية التي احتلت منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، كما تقضي بذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. لقد نادى الزعماء الأفارقة في قمة لوساكا، في تموز/يوليه ٢٠٠١، بالتنفيذ الكامل لجميع اتفاقات السلام وحثوا من يتبنون عملية السلام والأطراف المعنية والمجتمع الدولي على بذل كل الجهود لإحياء عملية السلام وكفالة نجاحها. إن ذلك النداء هو حقا اليوم نداء يفرض نفسه، بينما نتداول في طريقة السير قدما نحو إحياء عملية السلام التي توقف نبضها.

ونظرا للحالة المتدهورة على أرض الواقع، من المحتم الإسراع في النظر في نشر قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى إيجاد آلية رصد لمساعدة الأطراف على تنفيذ توصيات تقرير ميتشيل. إن هذه التدابير سوف توفر الحماية للفلسطينيين المضروب عليهم الحصار، وتحيي أملا في عملية السلام. إن الحالة المتفجرة في الأراضي الفلسطينية تقتضي منا ألا نفعل شيئا أقل من ذلك.

أخيرا، وليس آخرا، إن شعوب الشرق الأوسط جديرة بالسلام والطمأنينة. وفيما يتعلق بشعب فلسطين فهو يحتاج إلى أمل في مستقبل أفضل في وطنه وإلى دولة فلسطينية مستقلة. ونحن هنا لنعطيهم ذلك الأمل. ويوجد من الصكوك والموارد ما يكفي لجعل ذلك الأمل حقيقة. إن المجتمع الدولي قادر، على وجه اليقين، على إنجاز التزاماته إذا جندت إرادة سياسية كافية لذلك. ولا يسعنا أن نخيب أمل الشعوب في الشرق الأوسط، والفلسطينيين بنوع خاص.

السيد فدائيفرد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشكرك، سيدي، على عقد هذا الاجتماع الهام في هذا الوقت الحرج لشعب فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط كلها. وأود كذلك أن أقدم أصدق تعازينا لشعب فلسطين على استمرار خسارته في الأرواح وإصاباته التي ألحقتها به القوات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة خلال الأشهر الماضية.

القمع اللاإنساني الذي يمارس ضد الشعب الفلسطيني اعتداء وحشي أغضب الرأي العام في أرجاء العالم، بما في ذلك الرأي العام في بلدي. ومما يثير المزيد من الغضب مشاهدة بعض الجهود – وإن كانت معزولة بصورة متزايدة – تبذل للتستر على مرتكبي هذه الجرائم الرهيبة لوقايتهم من غضب الرأي العام العالمي، ولإعاقة الهيئات العالمية عن القيام بواجباتها إزاء الأعمال العدوانية التي ترتكب حاليا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويحدونا الأمل أن تحرك المأساة التي ما فتئت تتكشف تفاصيلها في الأراضي المحتلة وفقدان الكثير من الأرواح الغالية، في نهاية الأمر، ضمائر أولئك الذين حاولوا إعاقة المجلس عن الاضطلاع بمسؤولياته تجاه قضية فلسطين.

لقد استأنفت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة بهدف يرمي بحق إلى تنفيذ مسؤولياتها المتعلقة بوقف الأنشطة الإسرائيلية غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالرغم من التجاهل التام من نظام الحكم الإسرائيلي لمطالبات المجتمع الدولي، الممثل في هذه الجمعية العامة. وحقيقة أن مجلس الأمن قد مُنع، للمرة الثانية في هذا

العام، من تنفيذ مسؤولياته المتصلة بحفظ السلام والأمن الدوليين كانت سببا آخر من الأسباب التي اقتضت ضرورة عقد هذا الاجتماع. إن القرارات التي اعتمدتها هذه الدورة الاستثنائية الطارئة، خلال السنوات الماضية وحتى الآن أدانت إسرائيل على إخفاقها في الامتثال لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الجمعية العامة.

وآخر حلقة عنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة تعطي سببا آخر لشعور المجتمع الدولي بالقلق. لقد بدأت هذه الحلقة عندما قتل الإسرائيليون يوم ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر خمسة تلاميذ وقتلوا في اليوم التالي فلسطينيا بدون محاكمة. ونعتقد بأن العمل الإرهابي ذاك خطط له عن قصد لإفشال جولة الجهود الدولية الجديدة الرامية إلى رفع المظالم عن الشعب الفلسطيني. إن العضوية العامة للأمم المتحدة، بعقدها هذه الجلسة، إنما تبدي غضبها إزاء هذه الأنشطة غير الشرعية التي يرتكبها الإسرائيليون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعزمها على متابعة بحث القضية الفلسطينية.

الإجماع الذي أعرب عنه المجتمع الدولي وحافظ عليه خلال العقود الأخيرة يؤكد بوضوح أن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب تنطبق على جميع الأراضي المحتلة العربية منها والفلسطينية. ويشكل استمرار الأعمال غير الشرعية التي يرتكبها نظام الحكم الإسرائيلي انتهاكا مقصودا وتاما لهذه الاتفاقية، وللعديد من قرارات الأمم المتحدة والصكوك القانونية والسياسية الدولية. وتضم القائمة الطويلة من الانتهاكات الخطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة التي ترتكبها إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال استخدام المحتلين للقوة بصورة مفرطة وقتل المدنيين الفلسطينيين. وينبغي التنويه أيضا بأن الإسرائيليين يواصلون رفض النداء الذي وجه إليهم لوقف أنشطة التشييد في جميع المستوطنات في الضفة الغربية وغزة. وهذا يشهد حقا على النوايا الحقيقية للسلطة القائمة بالاحتلال. والقيود الصارمة التي فرضها نظام الحكم الإسرائيلي على تنقل الأفراد ونقل السلع في الأراضي المحتلة لا تزال سارية حتى الآن. وليس ثمة شك في أن فرض هذه القيود يمثل عقوبة جماعية على جميع السكان، كما أنه يلحق ضررا جسيما بجملة أمور منها الجهود التي تبذلها الشعوب الإسلامية لتقديم مساعدة طبية طارئة لآلاف الفلسطينيين الذين أصابتهم القوات الإسرائيلية بجراح. ونعتقد أن الضرورة تحتم، في أية ظروف، أن يجري المجتمع الدولي تحقيقا بشأن المذابح التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية بهدف تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وليس ثمة شك في أن الإجراءات والسياسات الإسرائيلية هي المصدر الرئيسي لانعدام الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة، وهي التي تسببت في خلق مناخ الخوف والقلق فيما بين دول المنطقة، وأيضا في المجتمع الدولي كله. وتزداد حدة الغضب حينما يرى العالم أن إسرائيل تتجاهل حتى التزاماتها وتعهداتها الناجمة عن الاتفاقات التي ارتبطت بها بمحض إرادتها، بالرغم من الحقيقة المسلم بها بأن تلك الاتفاقات قد وضعت في الأغلب لمصلحة إسرائيل. وإن النشاط الجاري حاليا في المستوطنات أكبر دليل حي في هذا الصدد.

إن المسؤولية عن قضية فلسطين ستظل على عاتق الأمم المتحدة، بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة الأكثر تمثيلا للمجتمع الدولي. وهي بذلك لا تستطيع أن تتخلى عن الشعب الفلسطيني ولا يجوز لها أن تتخلى عنه. والصفة المميزة لمنطقة الشرق الأوسط تتمثل في دوام وجود الأزمات فيها، واستمرار التوتر والمواجهات المدمرة لفترة تزيد على نصف قرن. وهذا يتطلب من المجتمع الدولي، الذي تمثله هذه المنظمة، أن يعمل على حل قضية فلسطين بصورة فعالة بهدف تحقيق السلام وإقرار العدالة في الأرض الفلسطينية وتحقيق الهدوء في المنطقة كلها.

السيد يعقوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أخيرا، يوم الأحد الماضي، دفع الضغط الدولي المتزايد السيد ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، إلى التصدي لقضية الإرهاب. وتكلم الرئيس عرفات باللغة العربية من التلفزيون الفلسطيني عن ضرورة وقف الهجمات الإرهابية العنيفة التي ترتكب ضد الإسرائيليين. وأذيعت كلمة الرئيس عرفات وأعيدت إذاعتها في أرجاء العالم، وحبس العالم أنفاسه، دهشة وأملا ودعاء، راجيا أن يكون الرئيس عرفات يعني حقا ما يقوله هذه المرة، ويشفع أقواله بأفعال حازمة بقدر متساو، وأن آمالنا لن تخيب مرة أخرى.

وأنا أبلغ كل من أعرب عن الدهشة والأمل والدعاء، بأن لدينا الآن إجابة. فمحاولة الرئيس عرفات لكي يثبت للعالم أنه خلع أخيرا زي الثورة العنيف لم تدم سوى يومين. وألقى الرئيس عرفات كلمة أخرى مختلفة إلى حد كبير يوم الثلاثاء الماضي أمام تظاهرة في مدينة رام الله. وقال في تلك الكلمة ما يلي:

> ”سنتقابل بحول الله في المرة القادمة في القدس لأننا نحارب من أجل نصرة أنبيائنا. سيضحي كل رضيع وكل طفل وكل رجل وكل امرأة وكل عجوز وكل الشباب، سنضحي جميعا من أجل أماكننا المقدسة، وسنحكم قبضتنا عليها. ونحن مستعدون لتقديم ٧٠ من شهدائنا مقابل واحد منهم في هذه الحملة لأن هذه الأرض أرضنا. وسنواصل الحرب من أجل هذه الأرض المباركة، وأدعوكم إلى الصمود“.

هل هذه الكلمات كلمات قائد ينوي تنفيذ إعلانه الأخير بوضع حد للعنف والإرهاب؟ هل تتفق هذه الدعوة إلى حمل السلاح مع الرغبة المعلنة للرئيس الفلسطيني في التوصل إلى حل سلمي للصراع بين شعبينا؟

استخفاف القيادة الفلسطينية لا يعرف حدودا. وفي الأسابيع الأخيرة، حينما بلغت شدة الحملة الإرهابية الفلسطينية ضد إسرائيل درجة الانفعال الشديد، طلبت مجموعة من الزعماء المشهورين في العالم من الرئيس عرفات أن ينهي العنف والإرهاب. هذه كانت فرصة سانحة للرئيس عرفات، لكي يواجه الحقيقة، ولكي يظهر لإسرائيل وللعالم بأنه لم يكن يحاول استرضاء من يستمعون إليه في الغرب. وبالرغم من الكلمة التي ألقاها الرئيس عرفات من التلفزيون الفلسطيني، من الواضح أنه بدأ يسير مرة أخرى على الطريق الذي سار عليه مرات ومرات في الماضي، طريق النفاق والخديعة والمراوغة؛ باختصار، الطريق إلى لا مكان.

لقد أخفقت السلطة الفلسطينية في اتخاذ الخطوات الضرورية لإنهاء العنف والإرهاب، الخطوات التي تعتبر شرطا مسبقا أساسيا لاستئناف المفاوضات السياسية. ولم يُلق القبض حتى الآن على أشخاص إرهابيين رئيسيين؛ ويواصل القادة الفلسطينيون ووسائط الإعلام الرسمية تحريض الناس؛ ولم تصادر حتى الآن الأسلحة غير المشروعة؛ ولم يتم حتى تنفيذ الالتزامات الأساسية بتفكيك البنية التحتية لمنظمات إرهابية من قبيل حماس والجهاد الإسلامي. وحتى الإرهابيين الذين يُلقى القبض عليهم، يطلق سراحهم في غضون ساعات قليلة أو أيام معدودة. هذه الدورة الاستثنائية الطارئة، التي أود أن أنوه بأنها تنتهك الشروط القانونية الأساسية لعقدها، تمثل استمرارا لحملة الفلسطينيين الهادفة إلى الحصول على تزكية دولية لعنادهم. وبعد أن فشل الفلسطينيون في مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي، حضروا الآن إلى الجمعية العامة طالبين منها أن تمارس الضغط على إسرائيل، وأن تسمح مرة أخرى للقيادة الفلسطينية بتجنب اتخاذ الإجراء الذي طالبها العالم باتخاذه.

ودأب الفلسطينيون على بذل جهودهم في المحافل الدولية. وتعتمد الجمعية العامة في كل سنة عدة قرارات

أحادية الجانب. وتنفق الأمم المتحدة بسخاء موارد نادرة في كل عام للترويج للقضية الفلسطينية، وخصصت شعبة بكاملها في الأمانة العامة لتعمل فقط على تعزيز الحقوق الفلسطينية. ومؤخرا اجتمعت في جنيف الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لتمارس الضغط على إسرائيل. واجتمع مجلس الأمن قبل أقل من أسبوع ليبحث الحالة في المنطقة.

ولا يدخر الفلسطينيون جهدا حينما يتعلق الأمر بالمحافل الدولية، ولكنهم يرفضون عمل الشيء الوحيد الذي من شأنه أن ينهض بصورة حقيقية بقضيتهم ويزيل أكبر عقبة تعترض النهوض بالسلام والأمن في المنطقة ألا وهو: إنهاء الإرهاب؛ إنهاء التحريض؛ إنهاء العنف.

ويتكرر الإدعاء بأن الاحتلال هو السبب الرئيسي للصراع في منطقتنا، وهو احتلال لم ترده إسرائيل قط، وبذلت مساعي لم يسبق لها مثيل لإنهائه. ولما كانت شاشات التلفزيون مليئة يوميا بصور القتلى والمبتورين من الإسرائيليين، فإن أي مراقب موضوعي لا بد أن يسلم بأن الإرهاب هو العقبة المباشرة والرئيسية التي تعترض الحوار السلمي. ولن نتمكن من ضمان الأمن والرخاء للشعبين كليهما إلا بالحوار السلمي.

حقيقة صراعنا لا تفسر تفسيرا خاطئا إلا في قرارات الأمم المتحدة. ومشروع القرار قيد النظر اليوم ليس سوى مثال آخر على الجهود التي تؤدي إلى نتائج عكسية وتخطئ كلية في فهم أو إدراك الموضوع. إنه لا يفيد إلا في تحويل انتباه المجتمع الدولي وتبديد الموارد، وتخفيف الضغط المتزايد على القيادة الفلسطينية حتى تمارس، في نهاية المطاف، سلطتها فتنهي العنف والإرهاب. ويعاد إحياء الفكرة البالية بأن الاحتلال هو السبب الرئيسي للصراع في كل مرة يرى الفلسطينيون أنهم بحاجة إلى تجنب المسؤولية عن الكراهية والإرهاب اللذين يحظيان بتشجيعهم أو لتفادي النقد الموجه إليهم بأن العرض الذي لم يسبق له مثيل الذي عرضته عليهم إسرائيل في كامب ديفيد لم يقابلوه إلا بالقنابل ونيران البنادق. وفضلا عن ذلك، سيوجه مشروع القرار اهتمام الطرفين بعيدا عن المسألة الجوهرية والحتمية المتمثلة في إنهاء الإرهاب والعنف كي يتسنى استئناف الحوار. ويتضمن مشروع القرار تأكيدات تسعى إلى المساس بنتيجة المفاوضات وإنشاء علاقة زائفة بين من يرتكبون أعمال الإرهاب ومن يكافحونه.

وعند النظر إلى مشروع القرار في مجموعه، يتبين أنه يتضمن عبارات مضللة ومجمل ما ورد فيه أنه جهد يرمي إلى توفير غطاء دبلوماسي والتأثير على الأمم المتحدة لتتقبل الفشل المزمن في إنهاء الحملة الإرهابية الفلسطينية. وببساطة ليس لمشروع هذا القرار علاقة بحقيقة ما يجري في المنطقة، ومن شأنه أن يلغي أي دور للجمعية العامة في أي جهد يرمي إلى استعادة الهدوء في المنطقة.

الإرهاب الفلسطيني خطر يزداد شدة بلا انقطاع. وفي هذه السنة وحدها قام الفلسطينيون بـ ٢٧ عملية انتحارية ضد إسرائيل وبذلك يصل المجموع الكلي إلى زهاء ٣ ٠٠٠ عملية انتحارية. وقد أدى هذا إلى قتل المئات وجرح الآلاف ولم يتحقق شيء للفلسطينيين ولا للإسرائيليين، سوى عودة عقارب الساعة إلى الوراء إلى زمن يتسم بقدر أكبر من الريبة والعداوة.

إن واضعي القرار المعنون ”متحدون من أجل السلام“، القرار ٣٧٧ (د-٥)، لم يدر يخلدهم قط أن أحكامه ستسخر لخدمة مصالح الذين يعرضون بنفسهم السلام والأمن للخطر انتهاكا لشروطه الإجرائية المسبقة. وإذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار المعروض عليها اليوم فستمكن الفلسطينيين من التخلص بالحيلة والمراوغة من

الضغط الدولي الممارس عليهم بحق لمكافحة الإرهاب. فإذا اتخذت الجمعية العامة إجراء كهذا فسوف تقوض مصداقيتها بنفسها نظرا لأنها نادت، إثر هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، بشن حملة شاملة لا تني على الإرهاب.

وأقول اليوم كما قلت بلا تردد منذ البداية، إن إسرائيل ملتزمة بعملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن ملتزمون بتنفيذ تقرير ميتشيل تنفيذا تاما حسب تتابع ما ورد فيه على وجه التحديد. ونحن ملتزمون بالدخول في مفاوضات جادة وموضوعية استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، مفاوضات تجري بروح الشراكة وحسن نية، ويكون من شأنها تمهيد الطريق إلى مستقبل من السلام والتعايش السلمي بين شعبينا. ولكن الخطوة الأولى للعودة إلى ذلك المسار لا بد أن تكون، ولا يمكن إلا أن تكون، بإنهاء الإرهاب.

لقد افتتحت الدورة السادسة والخمسون للجمعية العامة بعد وقوع أكثر الهجمات الإرهابية رعبا في التاريخ بالتعهد بمحاربة الإرهاب حيثما وجد وأينما وجد. ولا يسعنا الآن، مع اقتراب نهاية هذه الدورة، أن ننكث الوعد.

السيد الناصر (قطر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتوجه لكم بالشكر الجزيل باسم دولة قطر، بصفتها رئيسة الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، على استجابتكم الفورية للطلب الذي تقدم به المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية، باسم المجموعة العربية، لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في هذه الظروف المأساوية التي يجابهها الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية من حملة عسكرية دموية شرسة من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، حيث تقوم طائراتها بإطلاق صواريخ على منشآت السلطة الفلسطينية وتدميرها. وتدخل الدبابات والجرافات الإسرائيلية مناطق أخرى لتدميرها. وتستخدم قوات الاحتلال الإسرائيلية نيران طائراتها المقاتلة وطائرات الهليكوبتر في قصف منشآت أمنية فلسطينية عديدة ومبان وزارية أخرى في أنحاء مدن غزة وجنين ورام الله وخان يونس وطولكرم ونابلس، وغيرها.

كما تتوغل قوات الاحتلال الإسرائيلية بدباباتها وناقلات جنودها المدرعة في مناطق تقع تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة، فتعيد احتلال أجزاء منها، وتفرض عليها الحظر الاقتصادي والعقاب الجماعي عن طريق الاستخدام المتكرر للقوة المفرطة والمستمرة بكل أسلحة الترسانة الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين العزل.

واستهدفت جميع الهجمات التي شنتها سلطة الاحتلال الإسرائيلية مرافق تقع في مناطق سكنية فلسطينية، وأوقعت عددا كبيرا من الإصابات والخسائر في أرواح المدنيين، ومن ضمنهم عشرات الأطفال الفلسطينيين بشكل لم يسبق له مثيل، وألحقت أضرارا مادية ضخمة وزادت حدة الخوف والذعر في صفوف الشعب الفلسطيني. أما عمليات قتل واغتيال المسؤولين السياسيين الفلسطينيين خارج نطاق القانون، وما أعقبها من الغارات الإسرائيلية المتواترة على المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة، فلم تزد الحالة المتفجرة في الشرق الأوسط إلا اشتعالا.

ويرافق جميع هذه الأعمال الوحشية والإرهاب الدولي الإسرائيلي موجة من البيانات العدائية التي يدلي بها المسؤولون الإسرائيليون، بما فيها البيانات التي يدلي بها أرييل شارون، الذي يعلن منها عن شن الحرب والقيام بأنشطة حربية ضد السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، لينفذ سياسته بالقسوة المتناهية وتدمير كل ما يمثل الفلسطينيين

والسلطة الفلسطينية. وفوق كل ذلك قرار حكومته بقطع جميع الاتصالات مع الرئيس ياسر عرفات.

تحاول إسرائيل في هذا المجال تقديم جميع الفظائع وجرائم الحرب التي ترتكبها على أنها جزء من حملتها ضد الإرهاب، وتتوقع في الوقت نفسه، خلال ارتكابها لهذه الفظائع، أن تكون السلطة الفلسطينية قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها في المجال الأمني. ويعد هذا الأمر مستحيلا، لأن الأعمال العسكرية الإسرائيلية لا يمكن إلا أن تكفل إخفاق أية جهود ترمي إلى تحقيق أوضاع أمنية أفضل. كما أنها لا تعمل إلا على خلق مزيد من مشاعر الكراهية والمزيد من العنف وتصعيد التوتر.

وكمثال على ذلك، بينما دعا الرئيس ياسر عرفات في خطابه بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى وقف الأعمال المسلحة ضد الإسرائيليين وإلى الاستئناف الفوري لمفاوضات السلام مع إسرائيل ودعا جميع الفلسطينيين إلى احترام هذه المبادرة والتقيد بها، واصلت القوات الإسرائيلية اعتداءها الشرس على الأراضي الفلسطينية بالدبابات وطائرات الأباتشي الإسرائيلية، حيث دمرت مراكز للشرطة الفلسطينية ومباني أخرى وأصابتها بأضرار جسيمة. كما اجتاحت الدبابات الإسرائيلية مناطق أخرى في الضفة الغربية ونصبت كمائن عسكرية على بعض الطرقات، ووقع ضحية هذه الاعتداءات كذلك عدد من الضحايا المدنيين العزل.

وعلاوة على ذلك، استمر شارون في التصريح علنا أنه ضد تحقيق تسوية سلمية وضد تنفيذ توصيات لجنة ميتشيل أو أية محاولات جادة لوضع حد للوضع الحالي.

ومع استمرار تدهور الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، وتزايد الخطر على حياة الشعب الفلسطيني، يتعين على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته واتخاذ إجراءات عاجلة للسيطرة على الوضع، ومن أجل أن تنهي إسرائيل على الفور تصعيد هجماتها العسكرية والسياسية ضد الشعب الفلسطيني وسلطته الفلسطينية. وتقع على عاتق الأمم المتحدة، وبالأخص مجلس الأمن، بموجب الميثاق، مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين. ولا يمكن للمجلس البقاء كمتفرج سلبي بينما يستمر تدهور الحالة في الشرق الأوسط.

لقد أرسى قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧ وقرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، في جملة قرارات أخرى، الأساس لاستمرار المجلس في المشاركة في البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط. ومن غير المقبول ولا المغتفر أن يظل مجلس الأمن مصابا بالشلل فيما يتعلق بقضية فلسطين ومسألة الشرق الأوسط. وينبغي للمجلس أن يتصرف، وأن يتصرف الآن. وإذا لم يتخذ خطوات ملائمة على الفور، فإننا نخاطر بأن نرى الشرق الأوسط برمته متورطا في حرب شاملة، وهذا ما لا ترغب في حدوثه المجموعة الدولية.

لقد وصلنا الآن إلى مرحلة خطيرة ومخيفة للغاية في أزمة الشرق الأوسط بإعلان الحكومة الإسرائيلية عن قطع جميع الاتصالات والروابط مع الرئيس عرفات والقيادة الفلسطينية. وزيادة في تعقيد الأمور، فإنها أخضعت الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لحالة حصار. إننا نرفض كليةً أية محاولة لإبعاده. فهو لا يزال المحور الفلسطيني الرئيسي وشريك السلام الوحيد.

لقد تصدى العديد من الدول لذلك القرار، ويجب علينا أن نؤكد في هذا المجال، وبدون أي لبس، أن أي تحرك لتقويض سلطة الرئيس عرفات أو التعرض لحياته سيأتي بمزيد من الفوضى في المنطقة وتحويلها إلى تطرف أكثر لا تحمد عقباه.

وفي هذا الصدد، أدلى حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، بكلمة قيمة في الجلسة الافتتاحية للدورة العاشرة الطارئة لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حول الأوضاع الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي عقدت في الدوحة بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر الحالي، خاطب فيها قادة دول وشعوب الأمة الإسلامية وقال:

”إياكم، ثم إياكم، أن تنسوا ولو طرفة عين قضيتكم الأولى، قضية المسجد الأقصى في فلسطين ودولة فلسطين“.

وكذلك:

”إننا نعلم بأن الوضع خطير على الفلسطينيين وخطير جدا على المستوى العالمي، وخاصة العربي والإسلامي. فماذا بقي بعد كل ما قامت به قوات الاحتلال من تقتيل جماعي وحصار وعزل وتجويع وتجريف للمزارع وهدم للبنية التحتية وانتهاك للحرمات ومنع المصلين من الوصول إلى المسجد الأقصى المبارك، ومن تهديد علني ومكشوف لرموز السلطة الفلسطينية“.

واستمر سموه في كلمته:

”لا شك أننا وصلنا إلى مفترق طرق، وحينما أقول إننا لا أقصد بذلك العرب والمسلمين فحسب، بل المجتمع الدولي قاطبة. فإما أن نقوي عزمنا وثقتنا في الشرعية الدولية، وهذا السبيل لم يعد سهل المنال ولا مستساغا في سياق ما نلاحظه يوميا من انتهاكات صارخة للحق والعدل ومن غياب وإحجام مريبين لآليات تلك الشرعية، وإما أن يصبح هذا، لا قدر الله، المنعطف الذي يلوح في الأفق، ومؤداه التملص من كل تلك الالتزامات والمواثيق الدولية وإرخاء العنان إذن لدوامة العنف والدم. وحينها سيتحمل الجميع تبعات ومسؤوليات ما سينجم عن ذلك الوضع من أخطار لن تعصف بالفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء فحسب، بل إن لظاها قد يشمل منطقة الشرق الأوسط البالغة الحساسية“.

وحث سموه الجهات التي لها دالة على إسرائيل، والتي لها في نفس الوقت مصالح حيوية في منطقة الشرق الأوسط، على أن تتحمل مسؤولياتها، وعليها أن تقتنع بأنه لا مناص من أن ينال الشعب الفلسطيني كافة حقوقه المقررة دوليا وعليها أن تقتنع أيضا بأن مقاومة المحتل أمر شرعي وهو دفاع عن النفس.

وأدان البيان الختامي الصادر عن تلك الدورة بشدة استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة بكل أشكالها؛ وحذرها من مغبة الابتزاز والتمادي في سياساتها الخطيرة ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية وقيادته الشرعية؛ وحذر من محاولات إسرائيل الفاشلة والمرفوضة لضرب الوحدة الوطنية الفلسطينية؛ واعتبر أن مجمل السياسات الإسرائيلية الخطيرة ترمي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها؛ ودعا جميع أبناء الشعب الفلسطيني إلى الالتفاف حول سلطته الوطنية بقيادة الرئيس ياسر عرفات.

وطالب البيان مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته بالوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي بوصفه الهيئة الدولية المسؤولة أساسا عن حفظ الأمن والسلم الدوليين واستتبابهما، وطلب من المجلس الإسراع بإرسال مراقبين دوليين لتأمين الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني والإشراف على استتباب الأمن وفقا للقرارات والاتفاقات والتوصيات الدولية التي تم الاتفاق عليها في إطار عملية السلام.

ورفض البيان الخلط بين الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني والشعب السوري في مقاومة العدوان والاحتلال الإسرائيلي، باعتبارها حقا مشروعا تكفله الشرائع والمواثيق الدولية. وأدان البيان مقولات اعتبار العدوان الإسرائيلي دفاعا عن النفس ورفض سياسات الدعم اللامحدود المقدم إلى إسرائيل، وأدان إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

لقد صار من الواضح تماما أن المجتمع الدولي بات، عبر العقود، يعتبر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير قانوني وغير مقبول أخلاقيا. واتضح ذلك مرة أخرى في التصويت بأغلبية ساحقة في هذه الدورة لصالح قرار الجمعية العامة ٣٦/٥٦ المعنون ”التسوية السلمية لقضية فلسطين“.

إن الملاحظات التي أدلى بها مؤخرا الرئيس جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ووزير الخارجية كولن باول، بشأن القضية الفلسطينية، والاعتراف العام بأن جوهر الصراع العربي الإسرائيلي هو مشكلة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، تعتبر هامة جدا في هذا المجال. ونعتقد أن إجراء تطوير إضافي في موقف الولايات المتحدة في الاتجاه الصحيح سيشكل إسهاما إيجابيا وهاما صوب حسم الصراع العربي الإسرائيلي. وعليه يجب اتخاذ خطوات مبكرة وملموسة تدعم هذه البيانات السياسية.

إن إرساء السلام في منطقة الشرق الأوسط هو في صالح الجميع، مثلما هو في صالح المنطقة وفي صالح العرب واليهود على السواء. ولذا يجب أن نسعى لإرساء السلام ولتعزيزه، لا أن نتجاهله أو نحبطه أو أن نعرقل تحقيقه عن طريق سياسات لا ترمي إلا إلى الإثارة وإضرام النيران. وإذا كان للشعب الإسرائيلي مصلحة في ضمان إنعاش عملية السلام والحصول على الأمن، فعليه أن يشجع حكومته على السعي لإرساء السلام وعدم اتخاذ إجراءات عسكرية أخرى للإثارة والمواجهة. ويجب على ذلك الشعب أن يُدرك أنه لن يضمن الأمن والاستقرار في المستقبل عن طريق استمرار سياسة العنف والأعمال القتالية والمواجهة، وإنما عن طريق إرساء سلام عادل وشامل مع الفلسطينيين وجيرانهم العرب بناء على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، واحترام المبادئ الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، ومراعاة أحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما نطالب باستئناف مفاوضات السلام وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، ووفقا لتوصيات تقرير ميتشيل ووثيقة تينت، جنبا إلى جنب مع إعمال آلية للرقابة. ونرجو من البلدان التي لها نفوذ في المنطقة أن تبذل قصارى جهدها لكي تشجع إسرائيل على العودة إلى عملية السلام، حيث أنها الصالح الوحيد في الوقت الحالي وفي المستقبل.

أود في ختام بياني بلادي، بصفتها رئيسة الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، التأكيد على تأييدنا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.7 والمقدم في إطار البند ٥ إلى الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة في جلستها العامة الخامسة عشرة، وندعو الدول المحبة للسلام إلى دعم هذا المشروع.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن الحالة في الشرق الأوسط تشكل مصدر قلق بالغ. والإنجازات التي تحققت في العقود الأخيرة تتعرض للخطر. وأحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية والمرعبة جعلت إحراز تقدم في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أكثر إلحاحا. ويجب إيقاف الحلقة المفرغة للعنف والرعب. ولا يمكننا أن ندع صراع الشرق الأوسط يفلت من السيطرة. إذ أن النتائج ستكون كارثة للإسرائيليين، وكذلك للفلسطينيين، ناهيك عن المنطقة بأسرها.

وترحب النرويج بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية بتكثيف مشاركتها في عملية السلام في الشرق الأوسط، كما أوضح ذلك الرئيس بوش أمام الجمعية العامة، ووزير الخارجية كولن باول في بيانه الذي أدلى به في كنتكي. وتدعم النرويج بقوة الجهود التي يبذلها المبعوثون الخاصون للولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا.

لقد أثبت العنف والإرهاب والردود العسكرية مرة أخرى أنها أمور غير فعالة كوسيلة لحل صراع الشرق الأوسط. الإرهاب لا يمكن تبريره أبدا. بل يجب أن يحارب ويجب القضاء عليه. وتمشيا مع جهود المجتمع الدولي، تحث النرويج الرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية على ألا يدخرا أي جهد لمكافحة الإرهاب. ويجب إلقاء القبض على الإرهابيين المعروفين وتقديمهم إلى العدالة، ويجب بذل المزيد من الجهد لمنع شن هجمات جديدة. وتثني النرويج على الرئيس عرفات لبيانه الذي أدلى به في هذا الشأن في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. لقد تحسنت الحالة الأمنية في الأيام الأخيرة، ومما يكتسي أهمية قصوى أن يستمر هذا التطور الإيجابي.

وفي ذات الوقت، تحث النرويج إسرائيل على إيقاف عملياتها العسكرية ضد الفلسطينيين والتحلي بضبط النفس. فاستهداف الشرطة الفلسطينية والإدارة الفلسطينية يضعف السلطة وفعالية هذه الهيئات بشكل خطير. وهذا من شأنه أن يؤثر سلبيا على الأمن، بما في ذلك في الأجل الطويل.

إن الرئيس عرفات وقادة السلطة الفلسطينية هم القادة المنتخبون للفلسطينيين. ووجودهم وقدرتهم على العمل أساسيان لاستئناف عملية السلام. وبدون وجود محاور واضح على الجانب الفلسطيني، من الصعب أن نتصور أي استئناف لعملية السلام في المستقبل المنظور.

لقد قيل الكثير عن تنفيذ توصيات تقرير ميتشيل وتفاهم تنت بشأن وقف إطلاق النار. وتظل التوصيات والتفاهم أهم أداتين لهما صلة بالموضوع لوقف التصعيد في الحالة. ويجب تنفيذ توصيات ميتشيل وتنت تنفيذا كاملا. ولا يمكن قبول مزيد من التأخير. لقد صيغت توصيات ميتشيل كمجموعة لا تتجزأ، ويجب النظر إليها على هذا النحو. ولضمان النجاح، ينبغي لأي خطة تنفيذية أن تعالج التوصيات الرئيسية الأمنية والسياسية بصورة متزامنة. ونحن نرى أنه يمكن تيسير تنفيذ توصيات ميتشيل وتفاهم تنت إذا ما قُدم الدعم للطرفين في شكل آلية للمراقبة، في حالة موافقة الطرفين عليها. وتقف النرويج على أهبة الاستعداد للمشاركة في أي بعثة للمراقبة في المستقبل.

ويجب توضيح الأهداف التي ترمي إليها أي محاولة لإنعاش عملية السلام منذ البداية. وتطالب النرويج الطرفين بالاعتراف بالأهداف التالية لمفاوضات المركز النهائي وهي: بالنسبة للفلسطينيين، إنهاء احتلال أراضيهم وإقامة دولة ديمقراطية قابلة للحياة وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)؛ وبالنسبة للإسرائيليين، الحق في العيش بسلام وأمن ضمن حدود معترف بها دوليا. ولن يكون لمفاوضات المركز النهائي أي فرصة للنجاح ما لم يقبل كل من الطرفين بهذه الأهداف صراحة.

الاقتصاد الفلسطيني يمر في حالة ركود خطيرة بعد أكثر من عام على الانتفاضة وما أعقبها من حالات إغلاق الأرض الفلسطينية. وكانت الآثار مدمرة. وفي هذه الظروف العسيرة، تبقى النرويج ملتزمة بدورها كرئيس للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق تقديم المساعدة الدولية إلى الفلسطينيين. وسوف نعمل مع المجتمع الدولي ونواصل جمع التبرعات من أجل الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية. ونحن ملتزمون أيضا بمواصلة برنامجنا الثنائي لتقديم المساعدة الاقتصادية إلى الشعب الفلسطيني.

ويعتبر مصيرا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني متلازمين. ويعتمد أمن الإسرائيليين على توفير الأمن للفلسطينيين، والعكس صحيح. ولا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال التنازلات المتبادلة. ويجب أن يعترف الطرفان بأن الطريق إلى السلام سيكون شاقا ومؤلما، إلا أنه سيتعين في نهاية الطريق أن يوضع حد للصراع. وقد حان الوقت لكي يمضي زعماء الشرق الأوسط مرة أخرى على طريق السلام. ولا بد أن يتوقف الإرهاب؛ ويجب تنفيذ وقف إطلاق النار؛ ويجب الإعداد لمفاوضات المركز النهائي.

السيد رودريغز باريّا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): لقد حال استعمال الولايات المتحدة لحق النقض للمرة الرابعة والعشرين بشأن قضية فلسطين منذ عام ١٩٧٢ دون وفاء مجلس الأمن بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة ودون العمل بالنيابة عن الدول الأعضاء في المنظمة لحل الأزمة الفلسطينية، التي أصبحت أكثر ترسخا ومصدرا من مصادر كرب المجتمع الدولي.

ولن يساعد على وضع حد للحرب وتهيئة الظروف التي تفضي إلى استئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية بصورة تتسم بالشفافية وحسن النية، وبوساطة الأمم المتحدة الحيادية كضامن، إلا من خلال إرسال رسالة واضحة تدين بكل قوة الأعمال اللاإنسانية التي ترتكبها إسرائيل، إلى جانب اتخاذ إجراء دولي يتسم بالعزم لحماية الشعب الفلسطيني بنشر قوة مراقبين دولية. ولا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم إلا من خلال امتثال إسرائيل لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بما في ذلك قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، واحترام السلطة القائمة بالاحتلال لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

وينبغي أن يدين المجتمع الدولي الأعمال التي تقوم بها إسرائيل وأن يتبرأ منها بكل قوة. ويجب على الولايات المتحدة أن تقطع فورا الدعم المالي المخصص للأهداف العسكرية وأن تكف عن تزويد إسرائيل بالمعدات العسكرية التي تشمل بوضوح الطائرات والمروحيات والقذائف التي تستخدم ضد المدنيين. ويجب عليها أن تدين إرهاب الدولة الإسرائيلي إذا كانت ترغب في الادعاء بأنها تشن حربا عالمية حقا ضد الإرهاب أينما تمت ممارسته وأيا كان مرتكبوه.

وتعتقد كوبا بأن الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد احتلال إسرائيل وعدوانها هو كفاح مشروع لا يلين. ولدينا شعور قوي من التضامن مع المقاومة والثورة الفلسطينية التي تعبر عنها الانتفاضة.

وتؤكد كوبا من جديد بتأييدها لمشروع القرار قيد النظر في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة، تضامنها مع الشعب الفلسطيني في سعيه إلى تقرير المصير، بما في ذلك إقامة دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، ومع الدول العربية من أجل استعادة جميع الأراضي المحتلة. إن شعوب الشرق الأوسط تستحق السلام وتحتاج إليه. والسلام العادل هو وحده الذي يمكن أن يدوم.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يتفق جميع أعضاء هذه الهيئة على ضرورة المساعدة على وضع حد للعنف ولمعاناة الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني الآن. وهذا هو سبب تكريس حكومتي نفسها للعمل في المنطقة وهذا ما نحاول عمله. وقد ذكر الرئيس بوش أمام هذه الجمعية، أننا نعمل من أجل يوم تعيش فيه دولتان، إسرائيل وفلسطين، بسلام جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. ونحن نبحث عن الوسائل الواقعية الملموسة لعكس الاتجاه الخطير الراهن وتمهيد السبيل لإجراء مفاوضات حقيقية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ومن سوء الحظ أن مشاريع القرارات هذه، كالمشروع الذي عرض على مجلس الأمن في الأسبوع الماضي، لا تتصدى للقوة المحركة الرهيبة التي تعمل في المنطقة. وهي بدلا من ذلك، ترمي إلى عزل أحد طرفي الصراع سياسيا من خلال محاولة إلقاء وزن الجمعية العامة وراء الطرف الآخر. وسوف نصوت ضد هذه المحاولة.

إننا نعارض مشروع القرار الأول، لأنه يدعو إلى جملة أمور منها، إنشاء آلية للمراقبة بغض النظر عما إذا كان الطرفان يوافقان على مثل هذه الآلية. فهل يعتبر هذا وسيلة واقعية للتوصل إلى هدفنا المشترك؟ ولا يطالب مشروع القرار بوقف الإرهاب. وقد أصدر الرئيس عرفات، في خطابه البناء الذي وجهه إلى الشعب الفلسطيني في وقت سابق من هذا الأسبوع، مثل هذا النداء وقد رحبنا به. ويسعى الإرهابيون بكل قسوة إلى تخريب أي إمكانية للتوصل إلى تسوية تفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتقويض السلطة الفلسطينية في سياق ذلك. وقد ذكر الأمين العام عنان مرارا أنه لا يمكن لأي قضية من القضايا أن تبرر الإرهاب. والمفاوضات المباشرة هي الطريق الوحيد لتحقيق هدفنا المشترك، وترمي الأعمال الإرهابية إلى إخراج المفاوضات المباشرة عن طريقها المرسوم.

وتعمل حكومتي بعيدا عن هذه المناقشة بآلاف الأميال بصورة لا تعرف الكلل، إلى جانب ممثلي العديد من أعضاء الجمعية العامة، للمساعدة على إبعاد الطرفين عن شفا الهاوية. وبالأمس، كرر الوزير باول، الذي كان يقف إلى جانب رئيس وزراء بلجيكا والممثل السامي للاتحاد الأوروبي، التزام الولايات المتحدة بتنفيذ توصيات لجنة ميتشيل من خلال تحقيق وقف دائم لإطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إن اشتراكنا مباشر وعملي. ونحن نتطلع إلى إعادة اللواء زيني إلى المنطقة لمحاولة تحقيق هذه الأهداف.

وعندما يتولى الفلسطينيون مسؤولياتهم في مواجهة الجماعات الإرهابية كحماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني، فإن هناك ضرورة لقيام إسرائيل بدورها في تهيئة بيئة يتمكن فيها الفلسطينيون من مواصلة جهودهم وتوسيع نطاقها. وكما أكد وزير الخارجية باول، فإن المحنة اليومية التي يعيشها الشعب الفلسطيني يجب أن تخف. وعندما تواصل السلطة الفلسطينية التحرك بطريقة جادة بشأن الأمن، يجب على إسرائيل أن تتخذ خطوات على أرض الواقع لتخفيف القيود على السكان الفلسطينيين وأن تدرس بعناية كبيرة نتائج الأعمال التي تتخذها.

إن الدور المناسب للأمم المتحدة هو تيسير تعزيز الاتفاقات التي تتوصل إليها إسرائيل والفلسطينيون كل مع الآخر. أما القرارات المتحيزة هذه فلا تعمل على تحقيق هذا الهدف. وإذا استطعنا، بدلا من ذلك، أن نثبت حسن النية في هذه الهيئة، اليوم، وشجعنا الطرفين بشكل مباشر، على أرض الواقع، على السير في طريق التعايش والسلام، فإننا سنسهم في إنهاء هذا النزاع ونعزز مصداقية هذه المؤسسة. والموافقة على الاقتراح المعروض علينا اليوم لن تعزز تلك المصداقية.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): روسيا تشعر بقلق عميق بشأن التطورات المتفجرة في الحالة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ونحن ندين إدانة قوية أعمال الإرهاب واعتداءات المنظمات المتطرفة ضد سكان إسرائيل المدنيين.

إن هذه الأعمال تسيء إلى المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني لإعمال حقوقهم الوطنية. وعلاوة على ذلك، تقوض تلك الأعمال أية محاولة لتغيير مسار الأحداث نحو تسوية سياسية. إنها تعرض للخطر إمكانية استئناف عملية السلام العربية الإسرائيلية برمتها. ولذلك، نحن

مقتنعون بأن قيادة الإدارة الوطنية الفلسطينية، والسيد عرفات شخصيا، يجب أن يتخذا خطوات قوية شديدة لإنهاء العنف من جانب المتطرفين الفلسطينيين، وللقبض على الإرهابيين ومعاقبتهم ولتدمير بنيتهم الأساسية.

لقد رحبت موسكو وعواصم أخرى برسالة الرئيس عرفات إلى الشعب الفلسطيني، التي تحتوي على نداء واضح لإنهاء كل أعمال العنف، بما في ذلك الأعمال التي يقوم بها مفجرو القنابل الانتحاريون، وعزمه على معاقبة الذين يدبرونها. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن الطريقة الوحيدة للتغلب على المواجهة الفلسطينية – الإسرائيلية تكمن في أن يحترم الطرفان وقف إطلاق النار وأن يستأنفا الحوار فورا. ونحن نعتقد أن قيادة الإدارة الفلسطينية، وفقا للإعلان، ستتخذ خطوات فعالة للقضاء على اعتداءات المتطرفين. وفي الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بالقوة. إن الوضع القائم لا يصلح على الإطلاق ولا يمكن أن يدوم، ولذلك، فإن التسوية لن تتحقق إلا بالوسائل السياسية.

وفي هذا الصدد، ندعو حكومة إسرائيل إلى ضبط النفس، والامتناع عن أية غارات تقوم بها داخل الأراضي الفلسطينية ووقف عمليات الإعدام دون محاكمة. وهذا يجعل من الممكن للقيادة الفلسطينية، والسيد عرفات شخصيا، أن يهيئا الظروف لتنفيذ تدابير لمكافحة الإرهاب.

من المهم بشكل خاص استعادة الحوار والتعاون بين القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية فيما يتعلق بالأمن. وروسيا، باعتبارها أحد الوسطاء الدوليين الأربعة، وجنبا لجنب مع الأطراف المعنية الأخرى، ستبذل كل جهد ممكن لوقف التطورات المتفجرة الراهنة ولتجديد عملية التسوية السياسية.

إن مشروع القرار المعروض الآن على الجمعية متوازن. إنه يدين الإرهاب وأي شكل آخر من أشكال العنف بقوة، ويحتوي على نداء لتنفيذ خطة ميتشيل واستئناف العملية السياسية، ويؤكد القرارات المتخذة من قبل في محافل أخرى فيما يتعلق بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولهذا السبب، سيصوت الوفد الروسي مؤيدا مشروع القرار.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن آيسلندا وليختنشتاين، البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يشعر الاتحاد بقلق بالغ من خطورة الحالة في الشرق الأوسط. وهو لم يضيّع فرصة للإسهام في خفض العنف. والخطورة البالغة للحالة تتطلب من كل جانب أن يواجه مسؤولياته. وإنهاء العنف هو الحتمية الأولى.

إننا نجتمع اليوم في دورة استثنائية طارئة لدراسة مشروعي قرارين. أحدهما قدم إلى مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي، حيث أعربتُ في ذلك الوقت عن موقف الاتحاد الأوروبي فيما يخص الحالة في الشرق الأوسط. وفي يومي الجمعة والسبت الماضيين، درس رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي، المجتمعون في ليكين، الحالة في الشرق الأوسط أيضا. وأصدروا بيانا هاما في هذا الشأن. والبيان يذكر بأن السلام لا يمكن أن يقوم إلا على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وعلى إعادة تأكيد حق إسرائيل غير القابل للتصرف في العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا والاعتراف الكامل بهذا الحق، من ناحية، وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة

قابلة للبقاء، وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية، من ناحية أخرى.

وأكد رؤساء الدول والحكومات أن إسرائيل تحتاج من أجل التفاوض والقضاء على الإرهاب وأيضا لبناء السلام، إلى شريك – السلطة الفلسطينية ورئيسها المنتخب، ياسر عرفات. وقدرة السلطة الفلسطينية على مكافحة الإرهاب يجب ألا تضعف. والاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا نداءه إلى السلطة الفلسطينية بأن تبذل قصارى جهدها لمنع أعمال الإرهاب.

ويذكر الاتحاد الأوروبي بالالتزامات التالية المطلوبة من الطرفين: بالنسبة للسلطة الفلسطينية، فك الشبكات الإرهابية لحماس والجهاد الإسلامي، بما في ذلك القبض على كل المشتبه فيهم ومحاكمتهم، وتوجيه نداء علني باللغة العربية بإنهاء الانتفاضة المسلحة؛ وبالنسبة للحكومة الإسرائيلية، سحب قواتها العسكرية والكف عن الإعدامات دون محاكمة، ورفع الحصار وكل القيود الأخرى المفروضة على الشعب الفلسطيني، وتجميد المستوطنات وإنهاء العمليات الموجهة ضد البنية التحتية الفلسطينية.

إن تنفيذ هذه الالتزامات يتطلب العمل الحازم من السلطة الفلسطينية وإسرائيل، على حد سواء. وعلاوة على ذلك، فإن الاتحاد مقتنع بأن التنفيذ الفوري غير المشروط لخطة تنت لوقف إطلاق النار ولتوصيات لجنة ميتشيل لا يزال الطريق لاستئناف الحوار السياسي.

والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن إنشاء آلية رصد محايدة سيخدم مصالح كلا الطرفين. وهو مستعد للمشاركة بنشاط في تلك الآلية.

وفيما يتعلق بمشروع القرار الثاني المعروض علينا، أود أن أذكّر بأن الاتحاد الأوروبي رحب بعقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر، بشأن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة. ونرى أنه لا يمكن أن يكون هناك غموض حول كون القانون الإنساني الدولي واجب الاحترام من كل الأطراف المنخرطة في صراع مسلح، وأن حماية السكان المدنيين حتمية تامة.

إن اتفاقية جنيف الرابعة صك قيم لضمان توفير هذه الحماية في كل الظروف. وفيما يتعلق بالأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ حرب عام ١٩٦٧، ظل الموقف الثابت للاتحاد الأوروبي أن أحكام الاتفاقية الرابعة تنطبق هناك ويجب التقيد بها.

لقد شارك الاتحاد الأوروبي في مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة بهدف الوصول إلى تطبيق أفضل لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، ومن ثم تحسين الأوضاع الإنسانية في الميدان بدون عرقلة الجهود الرامية إلى استئناف عملية السلام. ويرى الاتحاد الأوروبي أننا ينبغي لا أن نؤكد على عالمية الاتفاقية الرابعة ونُذَكِّر بالتزامات الأطراف المتعاقدة فحسب، بل وأن نوجه نداء أعم للأطراف كافة لوقف كل أعمال العنف ضد السكان المدنيين والكف عن دعم مثل هذه الأعمال أو التغاضي عنها. ونعتقد أن نص الإعلان الذي اعتمده المؤتمر يعبر بوضوح عن الأهداف التي حددناها من البداية فعلا.

إن قيام كل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والبلدان العربية المعنية بعمل حازم ومنسق أمر ضروري وملح. والاتحاد الأوروبي سيواصل بذل جهوده كيما يتسنى للدولتين، إسرائيل وفلسطين، أن تعيشا جنبا إلى جنب في سلام وأمان.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن موقف كندا في هذا النقاش في الدورة الطارئة. إن العنف الذي يستشري بين الإسرائيليين والفلسطينيين منذ ١٥ شهرا تسبب في وفاة ١ ٠٠٠ من

الرجال والنساء والأطفال وفي تشويه وترويع عدة آلاف آخرين. ويخيم على الطرفين شعور بالمرارة والريبة والعداء، وهو ما يقف حائلا دون استئناف الحوار بينهما. ورغم ذلك، تبقى احتياجات الإسرائيليين والفلسطينيين على المدى الطويل هي عينها، ولن تتغير.

(تكلم بالانكليزية)

الإسرائيليون في حاجة للعيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا. والفلسطينيون كذلك في حاجة للعيش في أمن وسلام في دولة تتوفر لها مقومات البقاء وبحدود معترف بها دوليا. وهذا يمكن أن يتحقق من خلال المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين والتي يجب أن تُستأنف بدون إبطاء. ومن الضروري وقف جميع أعمال العنف والاستفزاز والتدمير فورا. فالعنف يقوض جهود دعاة السلام والاعتدال والنوايا الحسنة، ويشجع دعاة التطرف. ولا بد من اتخاذ تدابير صارمة ضد الإرهابيين. فمن خلال العنف غير التمييزي والهجمات الانتحارية، اقترف الإرهابيون جرائم فظيعة ضد أناس أبرياء، كما أنهم قوضوا الثقة في إمكانية أن يحل السلم والأمن. وفي إطار هذه الأعمال، ألحقوا ضررا لا يقدر بالتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني. وعليه، فإننا نرحب بالخطوات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية مؤخرا ضد حماس والجهاد الإسلامي.

إن حكومة كندا ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار الأول المعروض علينا اليوم، وهو مشروع القرار A/ES-10/L.7، لأننا نعتقد أنه لا يعالج بدرجة كافية الأعمال الإرهابية التي وقعت مؤخرا وسببت أضرارا فادحة. وسنمتنع عن التصويت على مشروع القرار الثاني (A/ES-10/L.8) المتعلق بمؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، الذي انعقد مؤخرا، لأن كندا سبق لها أن أعربت في مناسبة انعقاد ذلك المؤتمر عن تحفظها على طبيعة الاجتماع وعدم أخذه الأعمال الإرهابية التي ترتكب ضد المواطنين الإسرائيليين بعين الاعتبار. كما قدمنا آنذاك فهمنا لعناصر معينة في الإعلان؛ ولا يزال فهمنا على حاله. وبالنسبة لمشروع القرار A/ES-10/L.8، فما زالت تراودنا نفس الشواغل.

كندا تؤيد تماما حق إسرائيل في الأمن وتتفهم حاجة إسرائيل للدفاع عن نفسها ضد الهجمات الإرهابية. وفي نفس الوقت، يؤدي استخدام القوة، في غياب التزام سياسي، إلى تقويض الثقة وتعزيز التطرف. كما أن عمليات الإعدام من دون محاكمة للإرهابيين المعروفين والمشتبه فيهم واستهداف البنية التحتية تتسبب في خسائر فادحة في الأرواح وأيضا في خصال التعقل والاعتدال وحسن النية المطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى.

ونحن نوافق على دعوة مشروع القرار A/ES-10/L.7 لكل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية البدء في تنفيذ توصيات تقرير ميتشيل. لقد قبل الطرفان بهذا التقرير لدى إصداره أول مرة في أيار/مايو الماضي. وبذلك، اعترف الطرفان بأن تقرير ميتشيل يوفر دليلا تفصيليا لإعادة عملية السلام إلى مسارها. وكلما أسرع الطرفان بالعودة إلى مسار السلام، كان أفضل لكل الأطراف المعنية. ولا بد لحكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تستأنفا الحوار والتعاون على وجه الاستعجال. إن محادثات السلام تتطلب وجود أطراف يمكنها أن تتكلم باسم شعوبها. ولا بد لإسرائيل أن تستأنف التعامل مع الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني، أي السلطة الفلسطينية.

إن المجتمع الدولي يتوق إلى استئناف الحوار والمفاوضات، ويقف على استعداد لتقديم المساعدة. وكندا، كسابق عهدها، مستعدة وقادرة على المساعدة في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): في الآونة الأخيرة ظل العنف يتصاعد بين إسرائيل وفلسطين. وأدى ذلك إلى خسائر وإصابات فادحة، مثلما كان مصدرا للتوتر على الصعيد الدولي.

وإزاء هذا الوضع الخطير في الشرق الأوسط ينبغي لمجلس الأمن، الذي يتحمل مسؤولية أساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يتخذ تدابير فعالة للاضطلاع بتلك المسؤولية. وما فتئنا نؤكد على ضرورة أن يتخذ مجلس الأمن أجراء حاسما لوضع حد للعنف والحيلولة دون مزيد من التردي، بما في ذلك نشر قوة مراقبة دولية، أو إنشاء آلية للمراقبة في المنطقة. وقد بذلنا مع الأعضاء الآخرين في المجلس جهودا حثيثة لبلوغ هذه الغاية. ولكن، بكل أسف، اصطدام مشروع قرار بهذا الشأن بحق النقض مرة أخرى في مجلس الأمن. واليوم، نستأنف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة، التي تكتسب لذلك مزيدا من الأهمية.

قضية فلسطين هي لب مسألة الشرق الأوسط. ومفتاح حل تلك القضية وتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط يكمن في استرداد الحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في إقامة دولة مستقلة، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وكما تبين مرارا وتكرارا في ماضي الشرق الأوسط وحاضره، ليس من شأن العنف والرد العسكري إلا زيادة الكراهية المتبادلة.

إن أسلوب ''العنف بالعنف'' لن يؤدي إلا إلى عنف أكثر دموية، مما يتسبب في خسائر أكبر في الأرواح والممتلكات بين المدنيين على الطرفين. ولذلك فإن الحوار والتفاوض يمثلان الطريق الوحيد الصحيح المؤدي إلى السلام. ونود أن نحث كلا الطرفين – أي الإسرائيليين والفلسطينيين – على التزام الهدوء في معالجة الحالة الراهنة الخطيرة والكف عن عمليات الانتقام بغية تفادي الدخول في حلقة مفرغة من تصعيد العنف.

ونأمل أن يتخذا تدابير ملموسة لتنفيذ الاتفاقات القائمة واستئناف محادثات السلام في أقرب موعد ممكن لإيجاد حل للصراع عن طريق التفاوض.

ونرحب بجهود الوساطة التي تقوم بها كل الأطراف المعنية في المجتمع الدولي في سبيل تهدئة الوضع في الشرق الأوسط. ويحدونا الأمل أن تجعلنا هذه الجهود أقرب إلى استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في موعد مبكر، وكذلك إلى إيجاد حل عادل وشامل لقضية فلسطين على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام.

إن الرئيس عرفات يتمتع بمكانة عالية بين الشعب الفلسطيني، وهو شخصية هامة في العديد من مجالات المجتمع الدولي. وقد ظلت السلطة الفلسطينية، بقيادته، سنوات عديدة تمثل طرفا لا غنى عنه في عملية السلام في الشرق الأوسط. وينبغي لدور السلطة الفلسطينية أن يجد الحماية على النحو الواجب. وفي ظل الظروف الراهنة المفرطة الصعوبة، اتخذ الجانب الفلسطيني إجراءات فعالة للحد من أنشطة المتطرفين، وأظهر بالتالي حسن النية بالتزامه طريق السلام. والصين تدعم الرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية بقيادته في جهودهما المتواصلة لحل القضية الفلسطينية من خلال محادثات السلام.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): لقد ظلت حكومة اليابان تؤيد على نحو ثابت حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة. وظلت تؤيد أيضا حق إسرائيل في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وقد دل التاريخ على أن تحقيق كلا هذين الهدفين ليس بأي حال مهمة سهلة، ولكن منذ عام ١٩٩٠ ظلت البلدان المعنية تبذل جهودها لجعل الهدفين لا يتعارضان. والجهود الجارية المعروفة بعملية أوسلو، التي تهدف إلى حل الصراع من خلال المفاوضات؛ هي مسألة في صميم الموضوع.

لذلك فإن حكومة اليابان قلقه كل القلق من دائرة العنف الشريرة التي لا تنتهي في المنطقة لأكثر من سنة، وعلى وجه الخصوص ما اتسمت به العلاقات مؤخرا من طابع المواجهة بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، مما قد يؤدي إلى انهيار العملية. ولهذا فقد دعونا الطرفين المعنيين مرارا وتكرارا إلى وضع حد للعنف على الفور واستئناف الحوار.

وتأمل حكومة اليابان مخلصة أن يأتي قريبا اليوم الذي تعيش فيه الدولتان، إسرائيل وفلسطين، معا في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. والحكومة اليابانية، ومعها العديد من البلدان الأخرى، مستعدة لتقديم أقصى دعمها للجهود التي يبذلها كلا الطرفين لتحقيق ذلك الهدف. ولكن ليس من المتوقع أن يحدث أي تقدم نحو السلام في الشرق الأوسط ما لم تقم حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بقيادة الرئيس ياسر عرفات، بوضع حد لاستعمال العنف وبذل جهود جدية لاستئناف المفاوضات.

بوقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، التي مثلت نقطة تحول، ظهر زخم جديد للتعاون في المجتمع الدولي يتجاوز الاختلافات الدينية والعنصرية والثقافية. وفيما يتعلق بمسألة السلام في الشرق الأوسط أيضا، من المهم أن يغتنم الطرفان هذه الفرصة لمضاعفة جهودهما للمضي قدما تجاه تحقيق السلام الدائم في المنطقة، بروح الوئام والتعاون. وإنني آمل أملا قويا أن تدرك الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية مدى أهمية هذا الأمر وأن تبذلا كل جهد لاستئناف الحوار.

السيد شهاب (ملديف) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، بناء على طلبكم، واختصارا للوقت، سأمتنع عن قراءة بياني، الذي سيجري تعميمه. غير أني أود أن أطلب من الأمانة العامة أن يعمم بياني بكامله بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة.

[صدر البيان لاحقا في الوثيقة A/ES-10/135.]

السيد كورديرو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، إن البرازيل تؤيد تماما البيان الذي أدلى به وفد شيلي باسم مجموعة ريو. وإضافة إلى ذلك، نود أن نشكركم على عقد هذا الاجتماع.

إن محنة ومعاناة المدنيين الأبرياء في الشرق الأوسط تقتضي الاهتمام الدائم من الجمعية العامة. ولا يمكن لأحد أن يظل لا مباليا بتصعيد العنف في تلك المنطقة.

لقد عُقدت هذه الدورة الاستثنائية نفسها قبل ١٤ شهرا. وفي ذلك الوقت حثثنا كلا الطرفين على إيقاف إراقة الدماء وناشدنا شعوب وحكومات المنطقة ممارسة ضبط النفس واستجماع الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم. وإننا جميعا ندرك أن هذه الدعوة أوثق صلة بالموضوع وأكثر إلحاحا اليوم.

وقد أدانت البرازيل أعمال العنف الإرهابية التي حدثت مؤخرا في المنطقة. وفي نفس السياق شجبنا الهجمات التي شنتها القوات الإسرائيلية على الأهداف المدنية في الضفة الغربية، والتي أسفرت عن مئات الإصابات بين المدنيين الفلسطينيين. إن العنف لا يمكن أن يخدم قضية أحد؛ وهو لن يؤدي إلا إلى مزيد من تدهور الحالة وزيادة العداء والتعصب بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وينبغي السعي إلى المصالحة عن طريق آليات الحل السلمي للمنازعات المقبولة لدى

المجتمع الدولي والمتوفرة في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تقوم المصالحة على أساس حوار بناء وعلى احترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين وعلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٨٨ (١٩٧٣).

ويجب استئناف الحوار بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بصورة عاجلة. والسلطة الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وكما يقول مشروع البيان المعروض علينا، تضطلع السلطة الفلسطينية بدور أساسي؛ وهي طرف لا غنى عنه من أجل السلام و، بالتالي، ينبغي المحافظة التامة عليها.

إننا ندعو الطرفين إلى النظر في جميع المقترحات التي قد تؤدي إلى استئناف المفاوضات، وإلى الامتثال لمبادرات السلام التي يعرضها المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير ميتشيل.

وتؤكد البرازيل على أهمية سلامة جميع المدنيين في الشرق الأوسط، وأهمية حماية حقوق الإنسان واحترام الرموز الثقافية والدينية. ومما له نفس القدر من الأهمية كفالة الفرص لرفاه ونماء كل الشعوب في المنطقة.

إننا نضم صوتنا إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تأييدنا للبيان الذي اعتمده مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة في ٥ كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد نعرب عن تقديرنا لحكومة سويسرا على الجهود التي بذلتها لتنسيق ذلك الاجتماع.

لقد ظلت البرازيل تدعو باستمرار، منذ أن وضعت القضية الفلسطينية تحت رعاية الأمم المتحدة، إلى إيجاد حل سلمي لصراع الشرق الأوسط. وفي الجلسة الرابعة والأربعين من الدورة السادسة والخمسين للجمعية، جدد الرئيس فيرناندو هنريكي كاردوسو، في البيان الأول في المناقشة العامة هذه السنة، الالتزام البرازيلي بحل متوازن وعادل لقضية فلسطين، مؤكدا

”أن البرازيل، مثلما أيدت إنشاء دولة إسرائيل، تدعو اليوم إلى اتخاذ تدابير ملموسة تجاه إقامة دولة فلسطينية، ديمقراطية وموحدة وقابلة للبقاء اقتصاديا.

”وأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واحترام بقاء إسرائيل كدولة ذات سيادة وحرة وآمنة، أمران أساسيان إذا أريد للشرق الأوسط أن يعيد بناء مستقبله في سلام.

”وهذا واجب أخلاقي على الأمم المتحدة. وهي مهمة لا يجوز تأجيلها“.

والحكومة البرازيلية تتابع الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة باهتمام. وما زلنا على استعداد للإسهام بأي وسيلة ممكنة للمساعدة في تحقيق هدف الحرية السياسية والسلام والاستقرار والازدهار للجميع في الشرق الأوسط.

والأمم المتحدة أداة أساسية لتحقيق ذلك. وإننا نحث الأطراف مرة أخرى على أن تبذل كل جهد ممكن من أجل إنهاء العنف. ونضم صوتنا إلى أصوات المجتمع الدولي والأمم المتحدة في الإعراب عن العزم على عدم السماح للأعمال المتطرفة من أي نوع بالحيلولة دون استئناف عملية السلام. إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية مساعدة الطرفين على إيجاد حل لهذا الصراع المأساوي المستمر منذ فترة طويلة. ومن هذا المنطلق، ستصوت البرازيل لصالح مشروعي القرارين المعروضين علينا اليوم.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): هذه الدورة المستأنفة رد ملائم على تردي الأوضاع في الشرق الأوسط، لأن عدم تجاوب منظومة الأمم المتحدة بقوة مع هذه التطورات المؤسفة سيكون مرادفا للوقوف

موقف المتفرج بينما يستوجب المنطق والضمير أن يتحرك المرء.

ومما يضاعف من مغبة تلك الأحداث ما بدا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، من وجود اتفاق واسع النطاق على الرؤية التي تعتبر الحل النهائي. وهذه الرؤية تشمل إقامة دولة منفصلة مستقلة تسمى فلسطين. وهكذا لاحت لنا علامات نهاية الطريق؛ والمشكلة هي كيف نبلغ تلك النهاية.

الإرهاب والعنف ليسا من الأدوات التي تفضي إلى تحقيق هذا الهدف؛ ولا الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لاتفاقيات جنيف. إن التخلي عن هذه الوسائل سيكون مؤشرا للجميع بأن الأطراف المعنية تريد البقاء على الطريق المؤدي إلى السلام.

ولا بد من الاعتراف بمركزية مسألة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ومعالجتها. وعندما يزال هذا السبب الجذري، ستتيسر الرحلة على طريق السلام بقدر كبير. إن ممارسة بناء المستوطنات كان لها أسوأ النتائج العكسية. ولا بد من الكف عن هذه الممارسة في الحال. ولا بد لقوة الاحتلال أن تكف أيضا عن الاستعمال المفرط وغير المتناسب للقوة العسكرية. والتصرفات المتسقة مع هذه الخطوط سيكون لها مردود إيجابي بالتأكيد.

إننا نؤمن بأن تنفيذ اتفاق ميتشيل سيشكل أساسا لإعطاء دفعة لعملية السلام. كما أن الجهود الأخرى التي تتخذ تحقيقا لهذه الغاية جديرة بكل الدعم. ولا بد أن نذكر هنا أن كل هذه الجهود لا تحل البتة محل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي تشمل القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، فضلا عن الاتفاقات الدولية الأخرى المبرمة بين الطرفين المعنيين. ولا بد أن يُعترف في الحل النهائي لهذه القضية بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وعاصمتها القدس.

وفي نفس الوقت، لا بد أن تبذل كل الجهود الممكنة لتعزيز قدرة السلطة الفلسطينية على العمل بوصفها شريكا في السلام. فما من بديل صالح لها. وستترتب على كل محاولة لتقويضها آثار وخيمة. ونحن نعتقد بأن الإصرار على شروط مسبقة لاستئناف المفاوضات إنما يؤخر عملية السلام فحسب. وعليه، فإننا ندعو كل الأطراف المعنية إلى العمل من أجل استئناف الحوار في الحال، بدون أي شروط مسبقة.

ونرى أن مشروعي القرارين المعروضين علينا يلخصان شواغل المجتمع العالمي وتطلعاته في هذه المرحلة. وعلى هذا الأساس فقد شاركنا في تقديمهما. والآن، ما الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله من أجل المساعدة في هذا الصدد؟ هل يمكن إيجاد آلية أو منهجية كيما يتسنى من خلالها، تحت رعاية الأمين العام وبمعية رؤساء هيئات الأمم المتحدة، أن يجتمع زعماء إسرائيل وفلسطين في محادثات غير مباشرة متواصلة إلى أن يتوصلوا إلى نتائج؟ هذا ليس اقتراحا ولا نوعا من الإيحاء، بل مجرد فكرة – فكرة حان وقت طرحها بالتأكيد.

لقد احتفلنا مؤخرا بعيد التكريس وبعيد الفطر وسنحتفل عما قريب بعيد الميلاد. وهذه الاحتفالات الثلاثة تكرس الديانات الثلاث الكبرى التي انبثقت من تلك الأرض التي يدور على أرضها القتال الآن. وكلها تحث على نشر السلام بين أتباعها. ألا يمكن أن تلهمنا هذه الديانات الثلاث الكبرى الاستجابة لرسالة الوئام؟ ألا يمكن أن تحضنا على القيام بمسعى كبير تكون نتيجته أن يعيش المسلمون واليهود والمسيحيون جنبا إلى جنب في وئام في المنطقة التي انبثق منها الأمل للبشرية قاطبة ذات يوم؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة العاشرة المعقودة في

٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن سويسرا.

السيد ستاهلين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): في يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر عقد ممثلو ١١٥ دولة طرفا في اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب اجتماعا في جنيف وأصدروا إعلانا أكدوا فيه على سريان الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وفضلا عن ذلك، أكدوا على وجوب الاحترام الكامل لأحكام الاتفاقية السابقة الذكر في تلك الأراضي، وخصوا بالذكر ما يلي:

”التزامات كل من الأطراف السامية المتعاقدة بموجب الاتفاقية، وأطراف الصراع ودولة إسرائيل بوصفها قوة الاحتلال“.

إن أي متابعة حقيقية لذلك المؤتمر يجب أن تتضمن تنفيذ القانون الإنساني الدولي والأحكام والمبادئ المنطبقة التي يشير إليها الإعلان. إن الاحترام غير المشروط للقانون الإنساني ليس ضروريا في حد ذاته فحسب، ولكنه أيضا شرط أساسي لا غنى عنه للتخلي عن منطق فرض الأمر الواقع والعنف الأعمى ومن ثم العودة إلى منطق الحوار السياسي الذي ينبغي أن يؤدي إلى السلام العادل والدائم الذي يحتاج إليه الشرق الأوسط على وجه الاستعجال.

إن سويسرا إذ تؤيد التوصيات الواردة في إعلان ٥ كانون الأول/ديسمبر، فإنها تشدد على ضرورة أن تكفل كل الدول والمؤسسات الممثلة هنا القيام بأعمال متابعة تنفيذ الإعلان. وعلاوة على ذلك، فإن سويسرا بصفتها البلد الوديع لاتفاقيات جنيف، تشجع وترحب بالمبادرات المتخذة من قبل الدول الأطراف، فرادى وجماعات، إعمالا للمادة ١ من الاتفاقية وسعيا إلى ضمان احترام الاتفاقية. ويجب أن يكون هدف مثل هذه المبادرات ضمان تطبيق القانون الإنساني الدولي واحترام أحكامه لصالح السكان تحت الحماية.

خلال مؤتمر ٥ كانون الأول/ديسمبر، شددت الرئاسة السويسرية على نقطتين هامتين في المناقشات. فمن جهة، عُقد هذا المؤتمر لأن عددا كبيرا من الدول الأطراف ارتأت أن من الضروري إرسال إشارة واضحة دعما لاحترام أحكام القانون الإنساني الدولي. وقد فعلت تلك الدول ذلك لأن الأوضاع الإنسانية في السياق الإسرائيلي – الفلسطيني قد تدهورت على نحو خطير، ولأن تلك الأحكام العالمية تُنتهك في تلك الأراضي بشكل صارخ ومستمر، ولأن الآليات القائمة لحماية الضحايا ومساعدتهم عاجزة، فيما يبدو، عن توفير الحماية والمساعدة في الظروف التي أوردها القانون.

وبالإضافة إلى ذلك فإن المؤتمر لم يكن محكمة عدل منعقدة لإدانة أحد، وإنما كان مجموعة كبيرة من الدول الأطراف الراغبة في الاضطلاع بمسؤولياتها وبالتذكير بالقانون الواجب التطبيق في سبيل المصالح الحيوية لجميع ضحايا الانتهاكات الكثيرة لذلك القانون.

وبالإضافة إلى الرسالة السياسية والمساعدة الإنسانية في هذا المجال، هناك سؤال يطرح نفسه وهو هل من الممكن أو هل من اللازم اليوم، في سبيل توفير حماية أفضل للمدنيين، أن يعمد المرء إلى آليات قانونية أو آليات رصد؟ إن التنفيذ الفعال للقواعد الإنسانية يمكن تحقيقه بأي من هاتين الوسيلتين، وإعلان ٥ كانون الأول/ديسمبر يبين ذلك.

إن سويسرا متمسكة بمبدأ المسؤولية غير المباشرة، ولذا تأمل، في هذه القضية الخاصة، أن الأطراف في الصراع – وأن سلطة الاحتلال فيما يتعلق ببعض الالتزامات المحددة – ستكون أول من يحترم ويكفل احترام القانون الإنساني

الدولي، مع إيلاء مراعاة خاصة لإعلان ٥ كانون الأول/ديسمبر. إن الدول الأطراف عليها أيضا التزامها الخاص بموجب المادة ١ من الاتفاقيات، بأن تكفل هذا الاحترام في جميع الظروف. وإن المجتمع الدولي بصفة عامة له أيضا دور غير مباشر في هذا الشأن. وكما ذكر المفوض السامي لحقوق الإنسان في المؤتمر، إن ميثاق الأمم المتحدة يوفر للدول آليات قانونية ودبلوماسية بالإضافة إلى الآليات التي توفرها اتفاقية جنيف الرابعة نفسها.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، تأمل سويسرا أن يتمخض عن الدول المجتمعة هنا، في سبيل مصلحة ضحايا انتهاكات القانون الإنساني الدولي في الشرق الأوسط، أيا كان أصلهم أو دينهم، أوسع توافق ممكن في الآراء لإعطاء استجابة إنسانية حقا، لها أساس قانوني واضح، للمشكلات الخطيرة الحالية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

وأود أن أدخل تصحيحا فنيا على الوثيقة A/ES-10/L.7. لقد أبلغت بأن المتبنين قدموا مشروعي قرارين. لكن الجمعية تلاحظ أن مشروعي القرارين صدرا بوصفهما الجزأين ألف وباء في الوثيقة A/ES-10/L.7. ووفقا لرغبة المتبنين ينبغي أن يكون الجزء ألف هو الوثيقة A/ES-10/L.7 بينما يصبح الجزء باء الوثيقة A/ES-10/L.8.

ونشرع الآن في النظر في مشروعي القرارين A/ES-10/L.7، الجزء ألف الحالي، و A/ES-10/L.8، الجزء باء الحالي.

وأعطي الكلمة لممثل تركيا لتعليل تصويته قبل التصويت. هل لي أن أذكره بأن تعليلات التصويت محدودة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد يامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): سيصوت وفدي لصالح مشروعي القرارين المطروحين علينا. وقد انضممنا كذلك إلى البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. غير أننا، نظرا لموقف تركيا الفريد في المنطقة، نرى من اللازم أن نشرح الشواغل الرئيسية التي أدت إلى بلورة موقفنا، بشأن هذا التصويت.

إن التدهور السريع للحالة في الشرق الأوسط يسبب لنا قلقا شديدا. إننا نشعر بقلق شديد من استمرار دائرة العنف الشريرة. ونخشى صادقين أن يؤدي ذلك إلى ضياع زمام التحكم كله، مما قد تكون له عواقب غير منظورة.

إن تركيا تدين بشدة الهجمات الإرهابية الفظيعة التي شنت في الآونة الأخيرة ضد المدنيين الإسرائيليين. إن هذه الأفعال لا يمكن تبريرها بأي عذر. ومرتكبو هذه الأفعال الإرهابية لا يهدفون إلى إيذاء إسرائيل والسلطة الفلسطينية فقط، بل يريدون كذلك تخريب احتمالات السلام. ونرحب بالتدابير التي اتخذها الرئيس عرفات ضد هؤلاء الأفراد أو المجموعات المتطرفة التي تستعمل الأساليب الإرهابية. ونأمل أن تستمر تلك التدابير وأن يجري تطبيقها بفعالية وحزم.

وبصفة خاصة أصبح من الجلي خلال الخمسة عشر شهرا الماضية أن هذه المشكلة لا يمكن حلها لا بالاستعمال المفرط للقوة ولا عن طريق الحصار والتطويق الاقتصادي. إن جميع أفعال العنف والإرهاب ينبغي وقفها بحزم، كي يُكْفَل عدم وصولها إلى مرحلة لا يمكن تداركها في هذه الأزمة الجارية. والطريق الوحيد إلى السلام والأمن هو الطريق الذي يمر بالحوار المعقول وبالمفاوضات السياسية. وعلى وجه التحديد لا يجوز إعاقة فرصة الحوار بين الطرفين. إن استئناف محادثات السلام وحده هو الذي يمكن أن يتوقع المجتمع الدولي من خلاله أن يرى اتفاقا دائما وشاملا يمكّن

إسرائيل وفلسطين من العيش جنبا إلى جنب داخل الحدود المعترف بها بالتبادل بينهما.

إن تقرير ميتشيل، العملي والموزون جدا، من ناحية، وخطة تنت، بما تتضمنه من بارامترات جيدة السبك، من ناحية أخرى، هما العمودان اللذان ترتكز عليهما خريطة حقيقية ترسم الطريق الذي سينقل المنطقة إلى السلام المطلوب تحقيقه على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

لا داعي للقول إن أي نوع من الانتشار الذي ينطوي على حضور دولي هو أمر يقتضي موافقة الطرفين بقدر ما يخص الأمر أراضي كل منهما. أما من ناحية الإمكانية العملية لهذا الانتشار، فإن هذه القضية قد عولجت، ضمن قضايا أخرى، بروح بناءة، في التقرير الذي لقي ترحيبا واسعا، الذي وضعته لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق ووافق عليه الإسرائيليون والفلسطينيون على السواء.

عند هذه النقطة الحرجة جدا من الأحداث، نناشد كلا الطرفين الامتناع عن اتخاذ أية خطوات متطرفة لتجنب تفاقم الوضع المتوتر أصلا. إن مساندة رؤيا الأمل أمر هام للغاية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من كثير من التطورات السلبية، نشعر ببعض الاطمئنان لأن الاتصالات بين الإسرائيليين والفلسطنيين لم تنقطع كلية. ونحن نرحب بالاجتماع بين ضباط الأمن من الطرفين.

وفيما يتعلق بتدابير مكافحة الإرهاب التي يتخذها الطرفان، نعتقد أن من الضروري أن تكون تلك التدابير متكاملة لا متناقضة. وبهذه الطريقة نعلق أهمية كبيرة على التشغيل الفعال للجنة الأمن الإسرائيلية – الفلسطينية.

أخيرا سنواصل تشجيع كل جهد دبلوماسي موجه نحو إيجاد حل لهذا الصراع. إن هذه الجهود الدولية يمكن أن تسهم في إيجاد السلم والاستقرار في الشرق الأوسط كله. وتركيا بدورها سوف تواصل العمل لتسهيل الأمور والإدلاء بدلوها لبلوغ تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/ES-10/L.7، الجزء ألف الحالي. وأود أن أعلن أن البلدين الآتيين أصبحا، بعد تقديم مشروع القرار، من البلدان المشاركة في تبنيه: البحرين وعُمان.

لقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجرى تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد

الروسي، سانت لوسيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، توفالو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

ألبانيا، استراليا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كندا، كرواتيا، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، جورجيا، أيسلندا، اليابان، لاتفيا، ليتوانيا، نيكاراغوا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، رومانيا، ساموا، سلوفينيا، جزر سليمان، تونغا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو.

اعتمد مشروع القرار A/ES-10/L.7 بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل ٦ أصوات مع امتناع ٢٥ عضوا عن التصويت (القرار دإط – ٨/١٠).

[بعد ذلك أبلغ وفد تشاد الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية في مشروع القرار A/ES-10/L.8، وهو حاليا الجزء باء من A/ES-10/L.7. وأود أن أبلغ الجمعية بأن البلدين التاليين أصبحا، بعد عرض مشروع القرار، من البلدان المشاركة في تبنيه: البحرين وعمان.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا،

سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فترويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أستراليا، الكاميرون، كندا، كوستاريكا، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، غواتيمالا، ناورو، نيكاراغوا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، ساموا، جزر سليمان، تونغا، توفالو، فانواتو.

اعتُمد مشروع القرار A/ES-10/L.8 بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل ٤ أصوات، مع امتناع ١٦ عضوا عن التصويت (القرار دإط – ٩/١٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون تعليل تصويتهم على القرار المعتمد قبل هنيهة. وأذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت محدودة بعشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بليزي (استراليا) (تكلم بالانكليزية): تعليل تصويتي هذا يتعلق بمشروع القرار A/ES-10/L.8.

تعلق استراليا أهمية كبيرة على اتفاقية جنيف الرابعة وتوافق على أنها تسري على الأراضي المحتلة. ولكن استراليا لم تشارك في مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة، الذي عقد في جنيف في ٥ كانون الأول/ديسمبر، لأننا نرى أن هذا المؤتمر لن يساعد في حل الصراع ولا في التخفيف من حدة الأوضاع الإنسانية. ولذلك، امتنعنا عن التصويت على هذا القرار.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لقد صوتنا قبل قليل على مشروعي قرارين يجسدان قلق الأغلبية الساحقة إزاء خطورة الحالة الأمنية في فلسطين ويحثان على ضرورة اتخاذ خطوات علاجية مبكرة.

لم يحدث قط في تاريخ الأزمة الفلسطينية أن كانت الأوضاع ملتهبة إلى هذا الحد و لم تكن الحاجة إلى الاستجابة بمثل هذه الأهمية من قبل. ومع انهيار آمال السلام، وخروج عملية السلام ذاتها عن مسارها وتصاعد دوامة العنف بشكل خارج عن زمام السيطرة، لن يؤدي التقاعس عن ممارسة الضغط الدولي على الطرفين لكي يلتزما باتفاقاتهما المبرمة في السابق، إلا إلى تصعيد حالة الفوضى وتفاقمها في فلسطين.

وإننا نتفق مع الأمين العام أنه لا يمكن في هذه الأوقات العصيبة، تحقيق سلام وأمن دائمين إلا من خلال تسوية تفاوضية. وإننا لا نرى وسيلة أفضل لحل النزاعات، سواء في فلسطين أو في أي مكان آخر، من التفاوض والحوار. إن إجراء حوار مجدٍ يستند إلى العدالة والإنصاف ويحظى بتأييد تام من مجتمع دولي محايد، هو الوسيلة الوحيدة للخروج من المأزق الذي نواجهه في الشرق الأوسط.

في العام الماضي رأينا خطوات جريئة اتخذت صوب السلام في الشرق الأوسط، ولكننا رأينا كذلك كيف أن أعمالا استفزازية معينة قوضت التقدم على الطريق نحو السلام. هذا التقدم يعرقله الصلف والعناد الآن. ولا بد من قيام ضامني عملية السلام بخطوات عاجلة لإقناع الطرفين بالبدء بالتنفيذ الكامل لتوصيات ميتشيل في أسرع وقت.

وعلى المجتمع الدولي ألا يسمح باستمرار الأوضاع المروعة الراهنة، التي يمكن أن تحطم آفاق السلام في الشرق الأوسط إلى الأبد. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تكون مجرد

مشاهد صامت بينما يتعرض السلام في واحدة من أشد مناطق العالم التهابا لمثل هذه التهديدات الحادة.

فيما يتعلق بالتصويت على القرارات المعتمدة قبل قليل، ما زلنا على اقتناع بأنه لا يمكن إحلال سلام دائم في الشرق الأوسط بدون التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). إن تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف، وخاصة حقه في تقرير المصير، وانسحاب قوات الاحتلال من الأراضي المحتلة، إلى جانب إزالة المستوطنات غير الشرعية، أمور أساسية لتحقيق تقدم مجدٍ في عملية السلام.

إن أهمية القدس الشريف للمجتمع الدولي بصورة عامة وللعالم الإسلامي بصورة خاصة، لا تحتاج إلى إيضاح. فمسألة القدس الشريف تبقى المسألة المحورية لتحقيق أي تسوية شاملة في الشرق الأوسط.

السيد لويزاغا (باراغواي) (تكلم بالاسبانية): لقد امتنع وفدي عن التصويت على مشروعي القرارين المقدمين للنظر فيهما خلال هذه الدورة الاستثنائية الطارئة، وإن كان لا يغيب عن بالنا أن الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط، المعروفة للكافة، تنطوي على مسؤوليات ينبغي أن يتحملها الطرفان المعنيان بشكل مباشر.

وكنا سنؤيد مشروعي القرارين هذين لو كانت نصوصهما قد انطوت على توازن منصف في إلقاء المسؤولية، وعلى نداء بوقف أعمال العنف والإرهاب التي تمس السكان المدنيين لكلا الطرفين. ونعتقد أن مشروعي القرارين اللذين طرحا للتصويت كان ينبغي أن يتضمنا عناصر يمكن أن تؤدي أساسا إلى حفز وتعزيز إرادة الطرفين لمواصلة عملية السلام.

أخيرا، نود أن نكرر النداء إلى كلا الطرفين لمضاعفة جهودهما بغية استئناف المفاوضات، في أقرب وقت ممكن، ليتسنى من خلال الحوار ضمان النجاح في عملية السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر تعليل للتصويت بعد التصويت.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): نود فحسب أن نكرر الشكر لكم، سيدي الرئيس، وأن نعبر باسم الشعب الفلسطيني عن الامتنان لكل الدول الصديقة التي دعمت مشروعي القرارين، لا سيما الدول التي تبنت هذين المشروعين، وخاصة جنوب أفريقيا ومصر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا أعلن رفع دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتا، وفقا لأحكام الفقرة ٣ من مشروع القرار A/ES-10/L.8 المعتمد في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.